هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

التقرير السنوي
٢٠٠٩

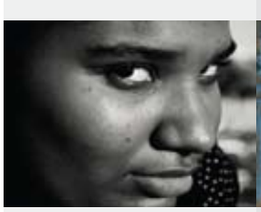
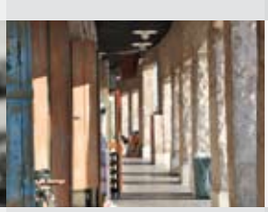

قائمة المحتويات

مقدّمة	٠٢
كلمة رئيس مجلس الإدارة	٠٧
مجلس الإدارة	١٣
الحوكمة المؤسسية	١٧
دائرة التخويل والإشراف	١٩
دائرة السياسة والتنفيذ	٢٢
قسم الموارد البشرية	٢٧
قسم الاتصالات المؤسسية	٢٩
قسم تكنولوجيا المعلومات	٣١
قسم الشؤون المالية ومكتب تسجيل الشركات ووحدة العمليات	٣٢
الملحقات	٣٣
الملحق رقم ١:	٣٣
تفاصيل عن التراخيص الممنوحة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
الملحق رقم ٢:	٣٧
تفاصيل عن الأفراد المعتمدين والوظائف الخاضعة للمراقبة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
تقرير شركة تدقيق الحسابات	٣٨
البيانات المالية	٣٩

للإتصال بهيئة تنظيم مركز قطر للمال:

العنوان : الطابق ١٤، برج مركز قطر للمال، مقابل سيتي سنتر

ص ب ٢٢٩٨٩، الدوحة ، قطر

الهاتف : +٩٧٤ ٤٩٥ ٦٨٨٨

فاكس : +٩٧٤ ٤٩٥ ٦٨٦٨

البريد الإلكتروني : info@qfcra.com

الموقع الالكتروني: www.qfcra.com

"إن كافة الصور التي تم اختيارها لهذا التقرير تعكس الحياة في الدوحة ومحيطها"

مقدمة

حول هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن **هيئة تنظيم** مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") هي الكيان التنظيمي المستقل لمركز قطر للمال. تم إنشاؤها بهدف تنظيم مؤسسات الخدمات المالية التي تزاول الأعمال في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.

تتمتع هيئة التنظيم بمجموعة كبيرة من السلطات التنظيمية التي تسمح لها بتخويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة التنظيم بتنظيم الشركات على أساس تشريعات ذات معايير دولية، تمت صياغتها عن قرب على مثال القوانين المتبعة في مراكز مالية بارزة أخرى.

وهيئة التنظيم كناية عن هيئة مؤسسية تملكها وتمولها دولة قطر وهي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الوزراء القطري الذي يتولّى تعيين مجلس إدارتها.

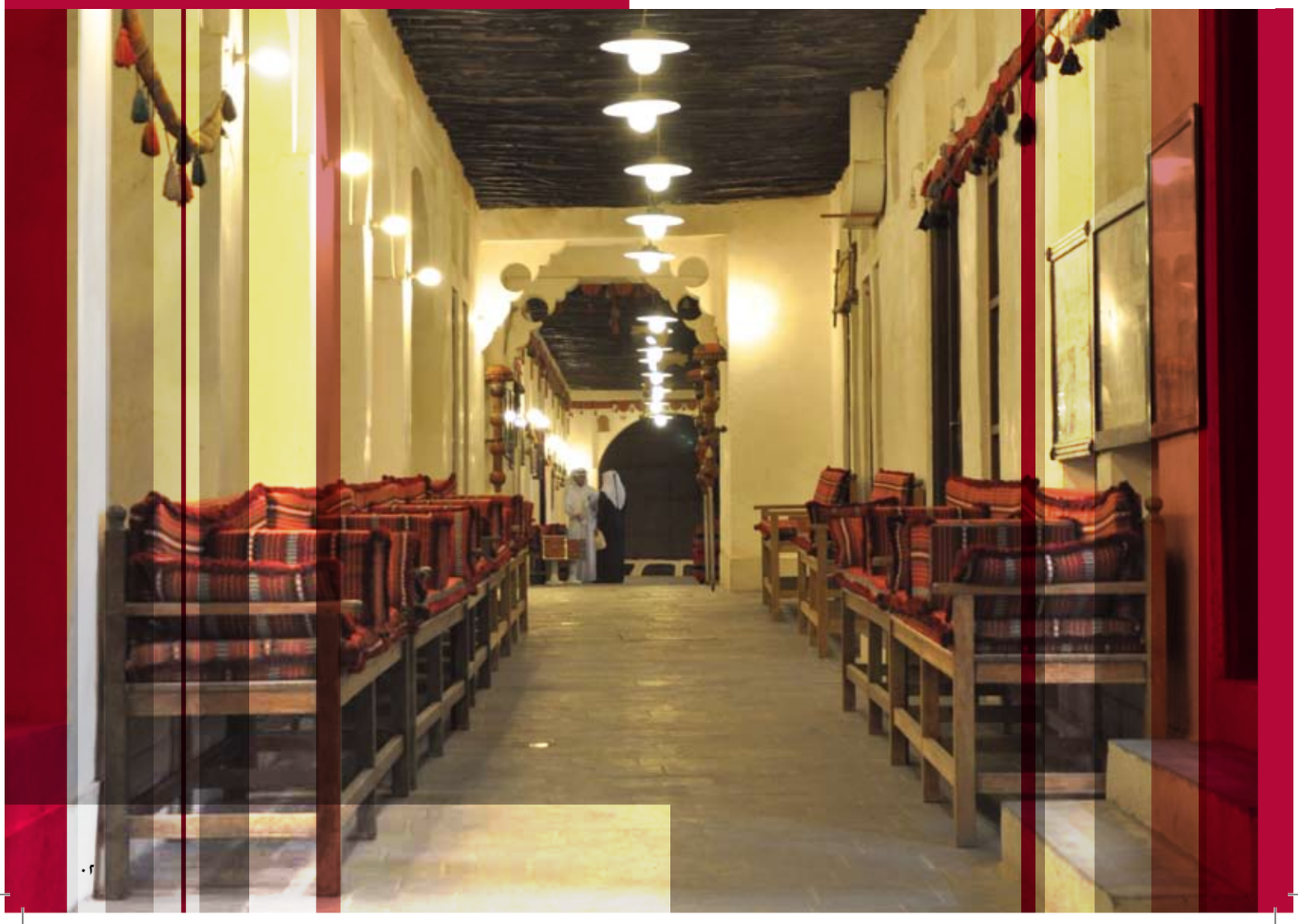

معلومات عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

التأسيس	تأسست هيئة تنظيم مركز قطر للمال بموجب المادة ٨ من القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ الصادر في دولة قطر. وقد تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩ الصادر في دولة قطر.
الإدارة	▪ يتولّى مجلس وزراء دولة قطر تعيين مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. ▪ يرفع مجلس إدارة هيئة التنظيم التقارير إلى مجلس الوزراء بشكل مباشر. ▪ يضم مجلس إدارة هيئة التنظيم أعضاء يتمتّعون بخلفية تنظيمية قوية من مختلف أنحاء العالم.
الوظائف التنظيمية	تخويل وتنظيم مؤسسات الخدمات المالية التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.
الشركات المخولة	• بلغ مجموع الشركات في مركز قطر للمال، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، عدد ١١١ شركة منها: ٦٤ شركة تزاول أنشطة منظمة ٤٧ شركة تزاول أنشطة غير منظمة
الأفراد المعتمدون	بلغ مجموع الأفراد المعتمدين، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، عدد ٥١٢ فرداً معتمداً.
الدوائر والأقسام	▪ دائرة التخويل والإشراف ▪ دائرة السياسة والتنفيذ ▪ المستشار العام ▪ تكنولوجيا المعلومات ▪ الموارد البشرية ▪ الاتصالات المؤسسية ▪ الشؤون المالية ومكتب تسجيل الشركات ووحدة العمليات ▪ التدقيق الداخلي

حول مركز قطر للمال

في بداية العام ٢٠٠٥، أسست دولة قطر مركز قطر للمال. ووضعت تشريعات جديدة مكّنت هذا المركز من إنشاء بنية تحتية تجارية وقانونية متعارف عليها دولياً تتمتع بأفضل المواصفات العالمية. وتديرها هيئة تقوم بتطوير الأعمال هي هيئة مركز قطر للمال. وهيئة تنظيم مستقلّة هي هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

الهيكل التنظيمي لمركز قطر للمال

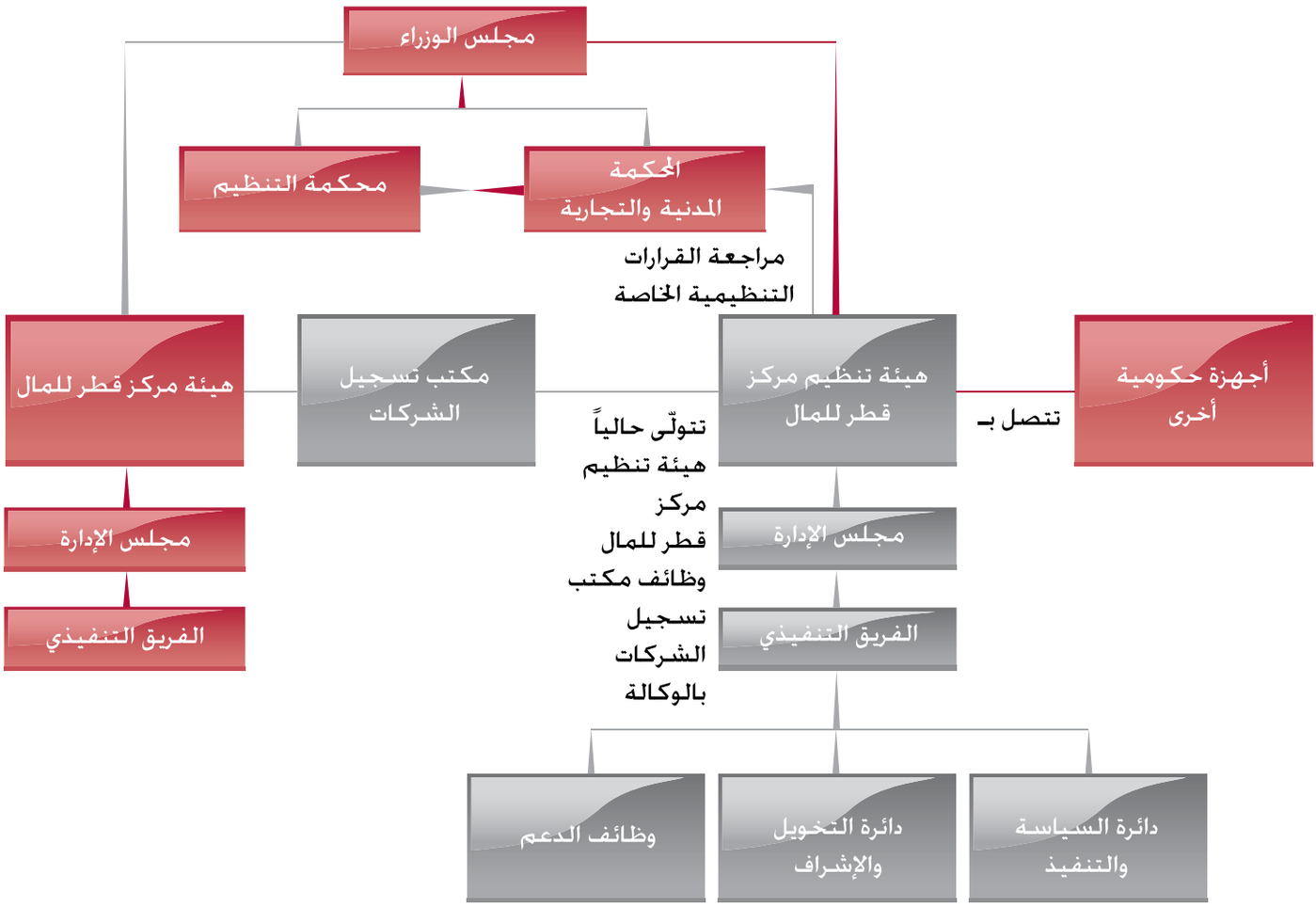

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يهدف هذا التقرير إلى عرض أنشطة هيئة التنظيم خلال العام ٢٠٠٩. ولكن بما أنّ التقرير السنوي يُصاغ عادة في الربع الأول من السنة التالية، فهو يتيح الفرصة أيضاً للنظر في اتجاهات جديدة تتوقع هيئة التنظيم أن تسلكها. يسمح التقرير السنوي لهيئة التنظيم بأن تشرح بالتفصيل جدول أعمالها للعام المقبل بحسب المنهج الذي اتّبعناه في السنوات السابقة، وتسرني الإشارة إلى أن هيئة التنظيم أصابت بشكل عام في الحكم على التوقعات المرتبطة بسلوكها المرتقب. ويسرّني أنّه لم يُطلب مني القيام بأي توقعات خاصة بسلوك الآخرين، إذ تبيّن أنه في العام ٢٠٠٩ لم يتمكن سوى عدد قليل جداً من المراقبين من التنبؤ بالأحداث التي وقعت.

اقتصاد قطر في العام ٢٠٠٩

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم بعض الأفكار عن الظّروف التي أحاطت بقطر هذه السنة. كما في العام ٢٠٠٨ ، لاحظنا أنّ اقتصاد قطر كان محمياً نسبياً من أسوأ آثار الأزمة المالية، ومن الأزمة الاقتصادية الواسعة النطاق التي أصابت بلداناً عديدة. وكما أشرت في تقريري في العام الماضي، لم تتعرّض المؤسسات القطرية بتاتاً للأصول المسمومة التي تسببت في خسائر أصابت مؤسسات أخرى كثيرة في كافة أنحاء العالم أو أنّها تعرّضت لها بشكل لا يُذكر. لم تبدّل أحداث العام ٢٠٠٩ هذا الاستنتاج، ومع توضّح الصورة تدريجياً خلال ذلك العام، لاحظنا ثقة متزايدة لدى المؤسسات التي اتخذت قطر مقرّاً لها، وعودة الحماسة التوسعية التي شهدناها قبل الأزمة الاقتصادية. أمّا بالنسبة إلى الشركات التابعة لمركز قطر للمال، التي برزت من خلال التركيز على بناء أعمالها في قطر والمنطقة، فلم تتعرض بشدة للإلهاء الناجم عن الظروف الصعبة في دوائر الاختصاص الأصلية، وأهمّ ما في الأمر، أن الشركات التي نتولّى تنظيمها حققت نتائج مالية أقوى في نهاية العام. وقد شهدت أنواع الأعمال وحجمها تزايداً ملحوظاً خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٩ على وجه الخصوص.

أما في الإطار الأوسع للاقتصاد القطري، فكان للتدخلات التي قامت بها الحكومة قُرابة نهاية العام ٢٠٠٨ والنصف الأول من العام ٢٠٠٩ أثر إيجابي، حيث قامت البنوك المحلية ببيع

أسهمها الضعيفة الأداء ومحافظها العقارية، نظراً للوعد بتمويل الحكومة لحسابات رؤوس الأموال فيها. وكانت هذه البنوك في وضع أفضل بكثير للمضي قدماً خلال السنة نفسها بطريقة شبه طبيعيّة. واستمر ظهور علامات قيود السيولة، وما زالت معدلات الفائدة على الريال القطري تفوق بشكل ملحوظ المعدلات المماثلة في سوق الدولار الأمريكي، بيد أنّ هذا التوجّه بدأ بسلوك الاتجاه المعاكس مع حلول نهاية العام. وكما جرى في معظم الاختصاصات الأخرى، ألقت المصارف وغيرها من المؤسسات نظرة عن كثب إلى نوعية الأعمال التجارية في دفاترها، وقد برز المزيد من العوائق في أنشطة التسليف والتمويل، مما يشير إلى أنّه تم استخلاص الدروس والعبر من الأزمة المالية.

"هيئة التنظيم أصابت بشكل عام في الحكم على التوقعات المرتبطة بسلوكها المرتقب"

الأعمال التنظيمية في العام ٢٠٠٩

ضمن سياق مركز قطر للمال، توقعنا أن تكون هذه السنة ذات مستويات مسطحة نسبياً على مستوى الأعمال التنظيمية (من حيث الطلبات الجديدة أو التوسع في أعمال تلك التي سبق ومنحت التخويل). وتبين بعد ذلك، أننا أنهينا العام مع زيادة بنسبة 16% في عدد الشركات الحائزة على التراخيص أو التخويل بالعمل من خلال مركز قطر للمال. كما لاحظنا أيضاً تحسناً على صعيد الشركات المخوّلة التي تسعى إلى توسيع أعمالها. وقد أدّى ذلك إلى انتهاء العام بصورة إيجابية.

كما في السنوات السابقة، ساهمت قوة الاقتصاد القطري إلى حد كبير في دعم عمل مركز قطر للمال، وفي حين شهد العام ٢٠٠٩ نمواً متواضعاً، مع زيادة تراوحت بين ٩ و ١٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي السنوي النهائي، من المتوقع أن تعود الأعمال إلى طبيعتها في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ وأن تبلغ المعدلات حوالى ١٦٪ وأن تفوق نسبة ٢٠٪ في كل من العامين المقبلين على التوالي. وهذه رسالة واضحة لشركات الخدمات المالية وغيرها في ما يتعلق بقدرة الاقتصاد على استقطاب الأعمال والفرص التي تنشأ من العمل في قطر أو منها ونحن بشكل عام ما زلنا نشعر بالرضى عن نوعية الشركات التي تسعى إلى إنشاء أعمالها في البلاد، وقد لاحظنا على وجه الخصوص الحماس المتزايد في قطاع التأمين.

استراتيجية العام ٢٠١٠

وينسجم ذلك لحسن الحظ مع الإستراتيجية الجديدة التي تقوم بتطويرها هيئة مركز قطر للمال (ذراع التسويق والتنمية التابع لمركز قطر للمال). وقررت هيئة مركز قطر للمال أنها ستركّز على ثلاثة مجالات للنمو، وهي تطوير سوق إعادة التأمين، وإنشاء بيئة عمل لشركات التأمين الذاتي، وتطوير مجال إدارة الأصول واعتباره جزءاً رئيسياً من تقديمات مركز قطر للمال. ويبدو أنها مجموعة من الاستراتيجيات المنطقية، نظراً للاهتمام المتزايد الذي توليه هيئة التنظيم إلى هذه المجالات. على سبيل المقارنة، لا عجب أنّ الاهتمام في مجال الاستثمار المصرفي والملكية الخاصة قد تضاءل.

وكما سبق وأشرت، شهدنا ارتفاعاً بطيئاً إنّما ثابتاً في مجال الأعمال التجارية التي تزاولها الشركات المخوّلة في مركز قطر للمال في السنوات الأولى من بدء عملياتنا، وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع بطيء في النشاط التنظيمي. ومع نضوج الشركات اليوم، تزايد الطلب على موارد الإشراف في هيئة التنظيم، ونحن نتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع في أعباء العمل الإشرافي في عام ٢٠١٠، وبالتالي إلى مجموعة من الأنشطة المتصلة بما في ذلك معالجة ملفات الأفراد المنظمين، وزيادة في رأس المال، وزيادة في طلبات الإعفاء وتعديلات القواعد، وأيضاً إلى ارتفاع محتّم في إجراءات إنفاذ القواعد. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك بالفعل دليل على أنّ بعض الشركات المخوّلة، وبخاصة تلك التي لها خبرة قصيرة في مجال التجارة، أو تلك التي لم تألف بعد المعايير التنظيمية الدولية، بحاجة إلى تحسين جهود الامتثال التي تبذلها، ووضع ما يكفي من الموارد للامتثال إلى متطلبات هيئة التنظيم. إنّ الفشل في معالجة هذه الاحتياجات بشكل صحيح وسريع سيؤدي بنا حتماً إلى فرض قيود على الشركات التي لا تمتثل إلى المتطلبات، أو إلى النظر في اتخاذ تدابير تأديبية أخرى.

هيئة التنظيم المتكاملة والموحدة

ومن المبادرات الرئيسية التي لم تغب عن بالنا خلال السنة، رغبة الحكومة المعلنة في الانتقال إلى هيئة التنظيم المتكاملة والموحدة. لقد كان واضحاً بالنسبة إلينا أن الحكومة ما زالت ملتزمة تماماً بهذا المفهوم، وفي حين توجهت طاقات الحكومة إلى قضايا أكثر إلحاحاً نشأت بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن هناك توقعات كبيرة بأن عام ٢٠١٠ سيشهد الانتقال إلى هيئة التنظيم المتكاملة والموحدة. وقد أكدت الحكومة من جديد التزامها باعتماد نظام يرتكز إلى المعايير العالمية وضمان تمتّع قطر بالتغطية التنظيمية الكاملة في

جميع مجالات الخدمات المالية، وهو أمر مهم لا سيما في ظلّ استمرار توسّع السوق المحلية.

وتبقى هيئة التنظيم ملتزمة تماماً بمفهوم الهيئة التنظيمية المستقلة وذات المعايير العالميّة في قطر، ونتوقع أن نؤدي دوراً أساسياً في تحويل هذا المفهوم إلى واقع. وقد نفذنا جزءاً كبيراً من العمل على هذا المشروع في عام ٢٠٠٧ وأوائل العام ٢٠٠٨، وستسرنا جدّاً رؤية أنّ جهودنا قد أثمرت. نحن نقر مع ذلك أن بعض الافتراضات حول التنظيم التي برزت في عام ٢٠٠٧ باتت موضوع نقاش عالمي في عام ٢٠٠٨. وقد أشارت الدلائل إلى أن هذا النقاش سيؤدي إلى تغيير بالغ الأهمية في العام ٢٠٠٩. نظراً لطبيعة التنظيم، نادراً ما يجري الإصلاح بسرعة، وهذا تماماً ما حدث في دوائر الاختصاص الرئيسية. فلم تتفق المملكة المتحدة، أو أوروبا، أو الولايات المتحدة على صيغة تنظيمية مشتركة جديدة، وقد يعزى ذلك إلى أسباب عديدة، إنّما يسلطّ الضوء من دون شكّ على صعوبة تحقيق إصلاح متماسك في مجال تنظيم الخدمات المالية.

نحن محظوظون جداً في قطر إذ انطلقنا من موقع غير معقد نسبياً، مع ثلاث جهات تنظيمية رئيسية فقط، وبعض مسؤوليات الترخيص مع وزارة واحدة. وعلى هذا بالتالي أن يتيح فرصة الانتقال إلى هيئة التنظيم الموحدة بصعوبة أقل من تلك التي قد تنشأ ضمن دوائر الاختصاص الأكثر ثباتاً، ونظراً لالتزام الحكومة الواضح بالإصلاح، نحن على ثقة من أن ذلك سيضع قطر في موقع قوي لقيادة الإصلاح التنظيمي، وسيوفر قاعدة قوية للنمو في مجال الخدمات المالية في المنطقة. لقد أبديت الملاحظة التالية في السابق إنّما من الجدير التذكير بها، ففي بلد بحجم قطر، يتمتع بموارد محدودة، واقتصاد قوي ومتنام، يصعب إنكار الحاجة إلى جهة تنظيمية مستقلة وموحدة.

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

نظراً للتطورات في قطاع الخدمات المالية في العام ٢٠٠٩، سعينا إلى ضبط هيئة التنظيم بصورة تتناسب مع طريقة تطور السوق. وبناء عليه اتخذنا قراراً واعياً يهدف إلى الحدّ من زيادة عدد موظفينا خلال العام ٢٠٠٩، والسعي فقط

"لم تتعرّض المؤسسات القطرية بتاتاً للأصول المسمومة التي تسببت في خسائر أصابت مؤسسات أخرى كثيرة في كافة أنحاء العالم"

"هذه رسالة واضحة لشركات الخدمات المالية وغيرها في ما يتعلق بقدرة الاقتصاد القطري على استقطاب الأعمال والفرص التي تنشأ من العمل في قطر"

إلى ملء المناصب الشاغرة حيث تدعو الحاجة إلى ذلك. وقد انعكس ذلك عبر المحافظة على الإدارة ومجلس إدارة هيئة التنظيم فلم يكن لدينا أي رغبة في استقدام عدد إضافيّ من الموظفين يفوق أهدافنا التنظيمية المطلوبة. وقبل اتخاذ أي قرارات تتصل بالتوظيف وتكون بالغة الأهمية، كنا نحرص على التأكد من أننا فهمنا بشكل أفضل ما يمكن أن يخبّئه لنا المستقبل. وأدى هذا النهج إلى خفض متواضع في عدد الموظفين خلال عام ٢٠٠٩، لكنه منحنا أيضاً فرصة التخطيط للتوسع في عام ٢٠١٠، وتحقيق ذلك استناداً إلى فكرة أوضح عن مواضع الحاجة إلى موارد إضافية.

وامتداداً لما جاء سابقاً تشمل المجالات التي سنسعى فيها إلى زيادة عدد الموظفين في عام ٢٠١٠ قسمي التأمين وإدارة الأصول، ونحن نبحث حالياً في السوق عن متخصصين مخضرمين من ذوي الخبرة في هذين المجالين. كما أقرينا أيضاً بأهمية تعزيز قدراتنا على إدارة المخاطر، وزيادة مواردنا في مجالي الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي. وسنسعى أيضاً إلى استخدام موظفين يتمتعون بخبرة أوسع في هذين المجالين. أخيراً، لقد أدركنا أنّه على الرغم من أنّ مواردنا الخاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وافية وقوية، فقد أدّى الطلب من الجهات التنظيمية الأخرى في الدولة إلى استنزاف هذه الموارد، وبالتالي، سنقوم بتعيين موظفين إضافيين من ذوي الخبرة لمساعدة وحدة المعلومات المالية والزملاء العاملين في التنظيم في كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. ويسرني أن أشير إلى أنه كان هناك اعتراف عام بقيمة التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تسرني الإشارة إلى أننا تمكنا من توظيف قدرات بعض الموظفين من ذوي الخبرة الواسعة للمساهمة في الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل الإصلاح في هذا المجال.

لقد تمكنا أيضاً من الحصول على الموافقة على قيمة إنشاء أرضية مشتركة للتعامل مع هذه المسائل، مما يؤدي في الوقت المناسب، كما نأمل، إلى إصدار دليل قواعد مشترك وربما إلى مجموعة مشتركة من الموظفين ذوي الخبرة. وهذا يمثل تقدماً كبيراً في مجال التعاون بين الاختصاصات، وقد لقي ترحيبنا الحار.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه خلال فترة الأزمة المالية هذه، استفدنا من المستوى العميق والاستثنائي لخبرة وحكمة مجلس إدارة هيئة التنظيم. ومن الصعب التفكير في أي هيئة تنظيمية أخرى تتمتع بالقدرة على الاستفادة من هذا العدد الكبير من الخبرات الممتدة على سنوات كثيرة والمبنية على مجموعة واسعة من وجهات النظر والأسواق. وقد كان لذلك قيمة هائلة في فهم الأحداث العالمية وحلّ لغز وتعقيدات أسواق مختلفة، وفشل الشركات. ونحن محظوظون جداً لأنّه بوسعنا أن نطلب من مجلس إدارتنا تخصيص الكثير من الوقت والطاقة لهذه الغاية، وجهودنا التنظيمية هي أفضل بكثير لأنّها تحظى بإشرافه. كما أود الإشارة أيضاً إلى الدور الحيوي الذي يضطلع به أعضاء مجلس الإدارة في ضمان استقلالية هيئة التنظيم. فتعترف كافة المنظمات الدولية المختصة بوضع المعايير التنظيمية بالحاجة إلى هذه الاستقلالية، وضرورتها لقدرتنا على العمل بشكل عادل وفعال، من دون خوف من أي تدخل. ويعتبر مجلس إدارتنا وصياً مهماً على هذا المبدأ، فيكون ذلك العامل الرئيسي الدّاعم لقدرتنا على تحقيق أهدافنا التنظيمية.

ولحسن حظّنا أنه كانت الإدارة التنفيذية في هيئة التنظيم تضم عدداً من المتخصصين البارزين في التنظيم، غير أنّه بطبيعة هيئتنا، التي تعتمد بشدّة على الخبراء من الخارج، لا بد أن يعود هؤلاء الزملاء إلى وطنهم، أو أن تستقطبهم تحديات جديدة في مسيرتهم المهنية. وهذا ما حدث عام ٢٠٠٩. إنّما بعد رحيل كلّ زميل لنا تتاح لنا فرصة استقبال زميل جديد، وقد كنا محظوظين جداً بالترحيب بمايكل رايان في منصب مدير تنفيذي جديد في هيئة التنظيم ونائب للرئيس التنفيذي. وتعني خبرته الواسعة في مجال القانون، والامتثال، والخدمات المالية بشكل عام، علماً أنّه كان قد شغل أخيراً دوراً قيادياً في ميريل لينش، أننا أضفنا عنصراً ثميناً إلى خبرتنا الشاملة. كما يسعدني القول بأننا أحرزنا تقدماً ملحوظاً في الجهود التي نبذلها من أجل تشجيع القطريين على امتهان الوظائف مع هيئة التنظيم. فقد مضت أربع سنوات على إطلاقنا برنامج تدريب الخريجين الجامعيين الذي يستهدف القطريين المتخرجين حديثاً، وقد استمر الاهتمام بهذا البرنامج طوال هذه الفترة، وانضمّ المتخرجون من هذا البرنامج إلى فريق عملنا الدائم. ومن المتوقع في عام ٢٠١٠ أن

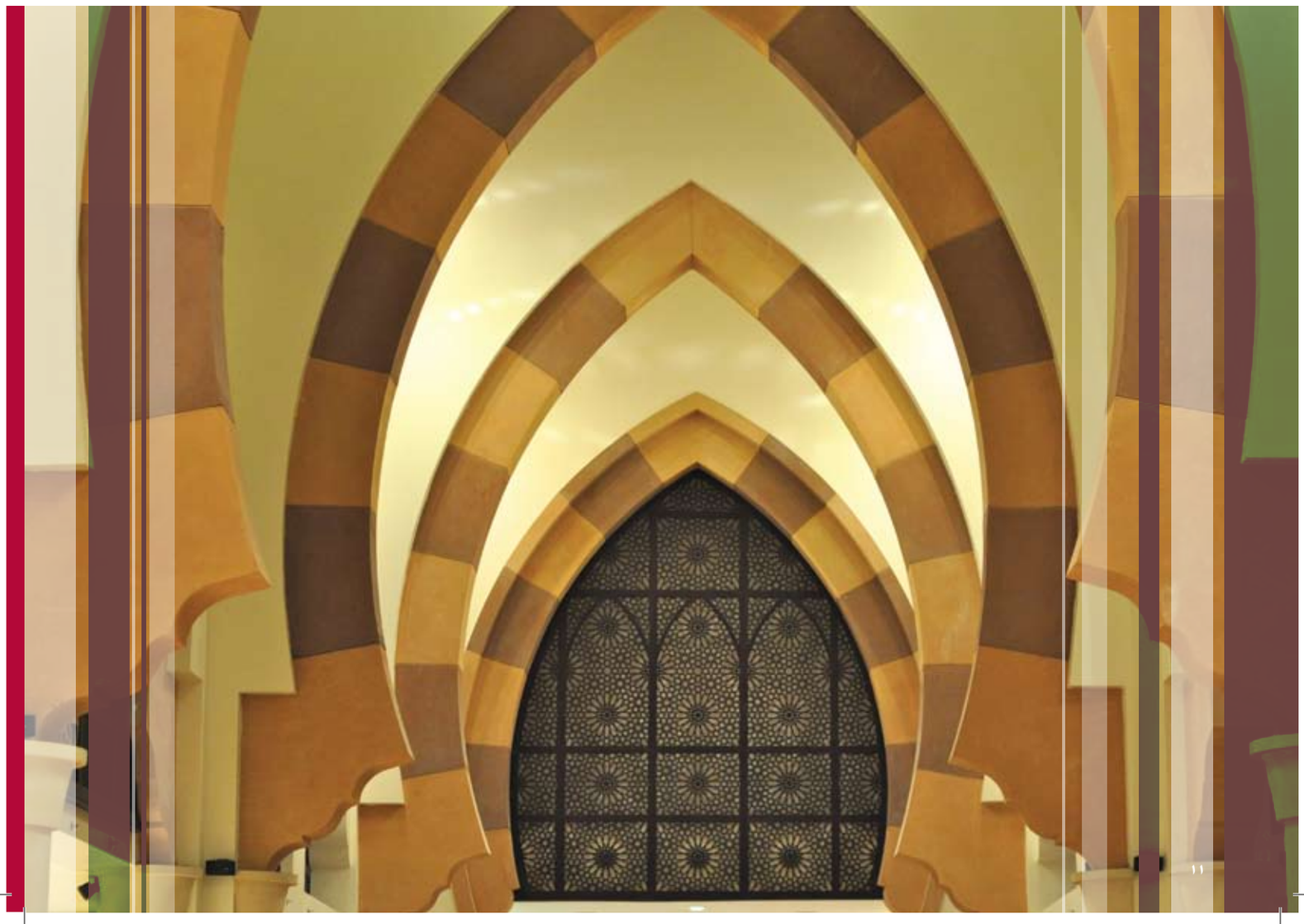

نوسّع نطاق جهودنا لاستقطاب المزيد من الموظفين القطريين، إلاّ أننا ندرك أن أفضل طريقة لزيادة فرص التوظيف لدينا تكمن ربما في التقدم الذي يتم على مستوى هيئة التنظيم المتكاملة والموحدة. فسيؤدي ذلك إلى جعل مستقبل التنظيم في قطر يتصف باليقين، وسيفتح الأبواب أمام فرص جديدة مما يوسّع أيضاً نطاق الأدوار المتاحة.

وأخيراً، سيُظهر غلاف هذا التقرير أنّنا أجرينا بعض التجديد في ما يتعلق بشعار هيئة التنظيم. مضى على انطلاقتنا اليوم خمسة أعوام، ولا عجب إن أجرينا بعض الدّراسات لنرى إن كان شعارنا بحاجة إلى بعض "التجديد". وقد تبيّن أنّه من المفيد بالفعل أن نراجع طريقة تقديم أنفسنا في الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام الأخرى. وما أثار قلقنا بشكل خاص الالتباس الذي يطال مختلف الكيانات التابعة لمركز قطر للمال، فلم يكن دائماً واضحاً بالنسبة إلى الذين هم خارج مركز قطر للمال "من" الذي يتولى إدارة "ماذا".

لم نودّ بأي شكل من الأشكال أن نفقد ما يربطنا بمركز قطر للمال، فهو أساس هيئتنا ووجودنا. إنّما رغبنا في التشديد على ما نقوم به، وبالتالي جاء التركيز في الشعار على **هيئة التنظيم**.

وقد استغلينا هذه الفرصة أيضاً لتطوير الشعار بالعربية، إذ ندرك أنّنا بتنا نتوجّه بشكل متزايد إلى جمهور عربيّ، مع توسّع الأعمال التجاريّة الخاصّة بالشركات التابعة لمركز قطر للمال لتبلغ الأسواق المحلية. في الواقع، نحن نشهد طلباً رئيسياً وجديداً لإنتاج المواد باللغة العربية، فنحن نرحب بهذا التطور الذي يسرّنا. لا يبتعد مركز قطر للمال، وعمل هيئة التنظيم على وجه الخصوص كثيراً، عن الأعمال التجارية في دولة قطر، فلطالما كان هدفنا تعزيز إمكانات النمو في قطر وخدمة شعبها وصناعاتها من خلال تقديم تنظيم ذي جودة عالية، والتأكد من إجراء أعمال الخدمات المالية بثقة كاملة. ونحن نترقّب بشوق كبير مواصلة تلك المهمة في العام ٢٠١٠، ونأمل أن نتمكّن من القيام بذلك في سياق هيئة تنظيمية موحدة جديدة قبل نهاية العام الحالي.

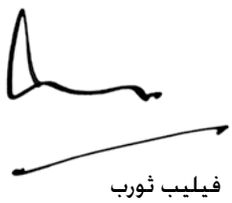

فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

"مضت أربع سنوات على إطلاقنا برنامج تدريب الخريجين الجامعيين الذي يستهدف القطريين المتخرجين حديثاً، وقد استمر الاهتمام بهذا البرنامج طوال هذه الفترة"

مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة خمسة أعضاء، أربعة منهم أعضاء مستقلين غير تنفيذيين. تمّ تعيين السيد فيليب ثورب، رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي في مارس ٢٠٠٥. أمّا سائر أعضاء مجلس الإدارة، السادة 'تان سري' أندرو شينغ، وبريان كوين، وروبرت سوليفان، وجان فرانسوا لوبتي فقد عيّنهم مجلس الوزراء في مارس ٢٠٠٦. وأعيد تعيينهم في مارس ٢٠٠٩ لولاية جديدة مدّتها ثلاث سنوات. تُظهر السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة مجموعة واسعة من الخبرات والإنجازات التي تسمح للمجلس الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته القانونية. عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات في عام ٢٠٠٩ ثلاثة منها في الدوحة وواحد في لندن. ونظر المجلس في عدد من البنود الثابتة الربعية والسنوية بما في ذلك مراجعة التقارير المالية الربعية، والتقرير الشهري الذي يرفعه الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة، والميزانية السنوية، والبيانات المالية لنهاية العام، ومسائل محددة أخرى على غرار التعديلات المتفرقة للقواعد، والمسائل التشريعية، والسياسات والمبادرات التنظيمية، وتحليل أثر الأزمة المالية العالمية على شركات مركز قطر للمال، وتجديد شعار هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وتطوير برنامج التدريب والكفاءة الموجّه للشركات المخوّلة في مركز قطر للمال.

تقييم مجلس الإدارة

تماشياً مع الممارسات الفضلى، بادر مجلس الإدارة إلى عملية تقييم ذاتي خلال العام ٢٠٠٩ هدفت إلى مراجعة الممارسات والآليات الخاصة بمجلس الإدارة من أجل تحسين الكفاءة والفعالية، وللنظر في فعالية آليات قرارات مجلس الإدارة، والاعتراف بالنتائج والإنجازات التي حققها. وتم هذا التقييم من خلال إجابة أعضاء مجلس الإدارة على سلسلة من الأسئلة المفصلة، كما أبدوا التعليق على مجموعة من المواضيع. تمّ إعداد التقييم بصورة يتم التأكد من خلالها بأنّ المجلس راض عن المعلومات والدعم الذي يتلقاه لتنفيذ المهام المرتبطة به. ونشأ عن هذا التقييم عدد من المواضيع المختلفة التي باتت تشكل أساس خطة العمل التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم العمل حالياً على تنفيذها.

" تُظهر السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة مجموعة واسعة من الخبرات والإنجازات التي تسمح للمجلس الاضطلاع بمسؤولياته وواجباته القانونية"

مجلس الإدارة

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

السيد فيليب ثورب

يتولى السيد فيليب ثورب منصب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي منذ مارس ٢٠٠٥. في بداية مسيرته المهنية، عمل كمحامي مرافعة ومحامي إجراء في نيوزيلندة. انتقل عام ١٩٨١ إلى هونغ كونغ حيث شغل العديد من المناصب العليا لدى "لجنة هونغ كونغ للأوراق المالية". عام ١٩٨٧، تمّ تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي لسوق هونغ كونغ للعقود الآجلة. وتشمل المناصب الأخرى التي شغلها فيليب ثورب: الرئيس التنفيذي لـ"جمعية المتداولين والوسطاء في العقود الآجلة"، الرئيس التنفيذي لـ"سوق لندن للسلع". الرئيس التنفيذي لـ"منظمة تنظيم إدارة الاستثمارات (IMRO)"، ومدير تنفيذي لدى "هيئة الخدمات المالية" البريطانية، والرئيس التنفيذي لمعهد الأسواق المالية ومقرّه واشنطن العاصمة. عام ٢٠٠٢، كُلِّف فيليب ثورب بالإشراف على إنشاء إطار العمل القانوني والآليات التنظيمية التي أدت إلى إنشاء هيئة دبي للخدمات المالية عام ٢٠٠٤، قبل أن يتولى منصبه الحالي كرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

السيد جان-فرانسوا لوبتي

خلال خبرته في الحقل المصرفي، تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا" ويشغل اليوم منصب مدير رئيسي غير تنفيذي في "بي أن بي باريبا". أمّا في الحقل التنظيمي، فقد عمل في فرنسا كرئيس "مجلس أسواق العقود الآجلة"، ورئيس "مجلس الأسواق المالية"، ورئيس "لجنة عمليات البورصة"، وعضو "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، وعضو "لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار. ويتولى السيد لوبتي اليوم رئاسة "المجلس الفرنسي الوطني للمحاسبة" وهو بالتالي عضو في "معهد هيئة الأسواق المالية" في باريس.

السيد روبرت أو سوليفان

شغل السيد سوليفان منصب نائب الرئيس في "مجموعة الإشراف على المصارف" التابعة لبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت منظمات مصرفية أجنبية تعمل في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة لصالح هيئات الإشراف على المصارف العاملة في الخارج.

" تماشياً مع الممارسات الفضلى، بادر مجلس الإدارة إلى عملية تقييم ذاتي خلال العام ٢٠٠٩ "

السيد براين كوين

تولّى السيد كوين سابقاً منصب المدير التنفيذي لإدارة الإشراف والرقابة ومنصب نائب المحافظ بالوكالة لبنك إنكلترا. كما تولى مناصب سابقة في بنك إنكلترا وصندوق النقد الدولي، وكان عضواً في لجنة بازل للمشرفين، ورئيساً للجنة الإشراف الخاصة باللجنة التنفيذية للمحافظين. وعمل مستشاراً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وعدد من المصارف المركزية والهيئات الإشرافية.

وشغل السيد كوين منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة عدد من المؤسسات المالية وهو حالياً عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة شركة غنووورث للتأمين العقاري المالي المحدودة ومركز تورونتو الدولي للقيادة. والسيد كوين أستاذ فخري في جامعة غلاسكو وقد تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة سلتيك سابقاً.

السيد 'تان سري' أندرو شينغ

بمناسبة عيد ميلاد جلالة ملك ماليزيا في ٥ يونيو ٢٠١٠، منح جلالة الملك جائزة "بانغليما سيتيا ماهكوتا" إلى السيد أندرو شينغ، الذي بالتالي حصل على لقب 'تان سري'، وهو ثاني أهم لقب فيديرالي يعطى في ماليزيا.

شغل السيد 'تان سري' أندرو شينغ مناصب عليا في "بنك نيغارا ماليزيا"، والبنك الدولي وهيئة النقد المالية في هونغ كونغ. وعمل لمدّة سبع سنوات كرئيس لجنة الأوراق المالية والعقود الأجلة في هونغ كونغ. وترأس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO، إضافة إلى العديد من لجان منتدى الاستقرار المالي، ومجموعة وزراء المالية الاثنين والعشرين ومحافظي المصارف المركزية. ويعمل كمستشار رئيسي للجنة تنظيم المصارف الصينية وهو عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة الخزانة الوطنية Khazanah Nasional Berhad و Sime Darby Berhad في ماليزيا.

الحوكمة المؤسسية

تطورات الحوكمة ونشاط اللجنة في ٢٠٠٩/٢٠١٠

تُعتبر الحوكمة الصالحة أمراً أساسياً بالنسبة إلى جميع المؤسسات. وينطبق ذلك أيضاً على الهيئات التنظيمية، سواء من حيث ما نتوقعه من الشركات التي نُشرف عليها، أو الطريقة التي نتبعها لندير بها شؤوننا الخاصة.

يخضع إطار عمل الحوكمة المؤسسية في هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى التقييم المستمر، للتأكّد من أنّه يمتثل إلى متطلبات هيئة التنظيم، وأنه يضعها في مركز يؤهلها لتحقيق أهدافها الرئيسية بكفاءة وفعالية، كما يمكن هيئة التنظيم من تحقيق طموحاتها لتكون من بين أفضل الهيئات التنظيمية.

وكجزء من المراجعة الحالية التي نجريها على عملياتنا الداخلية وهيكلية إعداد التقارير الداخلية التي تهدف إلى ضمان امتثالنا إلى المعايير الدولية لأفضل الممارسات، شهد العام ٢٠٠٩ إدخال إطار جديد لإدارة المخاطر وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي لدينا، من خلال التركيز على تحسين قدرتنا على تحديد المخاطر التنظيمية، ومعالجة هذه المخاطر أيضاً في الوقت المناسب.

تقرير لجنة التدقيق والمخاطر

تركز لجنة التدقيق والمخاطر في هيئة التنظيم خاصة على رصد ومراقبة ما يلي:

- ضوابط إعداد التقارير المالية والبيانات المالية
- السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها
- وظيفة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى شركة التدقيق الخارجي
- إطار إدارة المخاطر
- استمرارية الأعمال و خطط التعافي من الكوارث

عضوا اللجنة هما:
- السيد روبرت أو سوليفان، رئيس اللجنة
- السيد بريان كوين

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام ٢٠٠٩، واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. وقد منحت هذه الاجتماعات الإدارة العليا الفرصة لتبليغ لجنة التدقيق والمخاطر بالمستجدات، وأخذ التوجيهات من اللجنة بشأن القضايا الحاسمة والدقيقة. يتولى رئيس اللجنة تلخيص جميع المسائل المهمّة التي نوقشت في اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر ويتشاركها مع مجلس الإدارة، ويتمّ تزويد مجلس الإدارة بمحاضر اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر للإطلاع عليها.

واصلت هيئة التنظيم تعزيز البيئة الرقابية فيها خلال عام ٢٠٠٩ وقدمت نظاماً جديداً لإدارة المخاطر يهدف إلى دمج التقارير القياسية وتوفير قاعدة بيانات عن معلومات لإدارة المخاطر على نطاق واسع في الوقت الفعلي. توفّر وظيفة التدقيق الداخلي وإطار عمل إدارة المخاطر الضمان بأنه يتم تحديد فرص التعزيز وضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة أي قضايا قد تنشأ. ترى لجنة التدقيق والمخاطر استناداً إلى دورها الرقابي المستمر، أنّ هيئة التنظيم قد وضعت السياسات والضوابط الداخلية المناسبة لمختلف شركاتها وعملياتها.

تقرير لجنة التعيينات والأجور

تركز لجنة التعيينات والأجور خاصة على النظر في التوصيات وتقديمها في ما يخص الأمور التالية:

- المعينين المحتملين في مجلس الإدارة، والتخطيط لخلافة المجلس
- أجور أعضاء مجلس الإدارة والمنافع وغيرها من شروط التعيين، التي تُقدم إلى مجلس الوزراء
- سياسة مجلس الإدارة في ما يتعلق بجميع جوانب أجور المدراء التنفيذيين (بالإضافة إلى أجور أعضاء مجلس الإدارة)

أعضاء اللجنة هم:
- السيد جان فرانسوا لوبتي، رئيس اللجنة
- السيد 'تان سري' أندرو شينغ
- السيد فيليب ثورب

واجتمعت لجنة التعيينات والأجور أربع مرات خلال العام، وحضر الاجتماعات تلبية للدعوة، رئيس قسم الموارد البشرية. عُقد اجتماعان منها في إطار اجتماعات مجلس الإدارة الرئيسية. يوضع جدول أعمال لكلّ اجتماع، ويتم تزويد لجنة التعيينات والأجور بأوراق مفصّلة. في كل اجتماع عُقد في عام ٢٠٠٩، تلقت لجنة التعيين والأجور تحديثاً عاماً بشأن مسائل الموارد البشرية بما في ذلك التوظيف، وعدد الموظفين الجُدد، ونتائج الدراسات الاستقصائية عن التزام الموظفين. شملت أبرز التوصيات التي قامت بها لجنة التعيينات والأجور إلى مجلس الإدارة، المسائل المتعلقة بمراجعة تعويضات الموظفين لعام ٢٠٠٩ وتطبيق نظام الأجور المُعد حديثاً.

" يخضع إطار عمل الحوكمة المؤسسية في هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى التقييم المستمر"

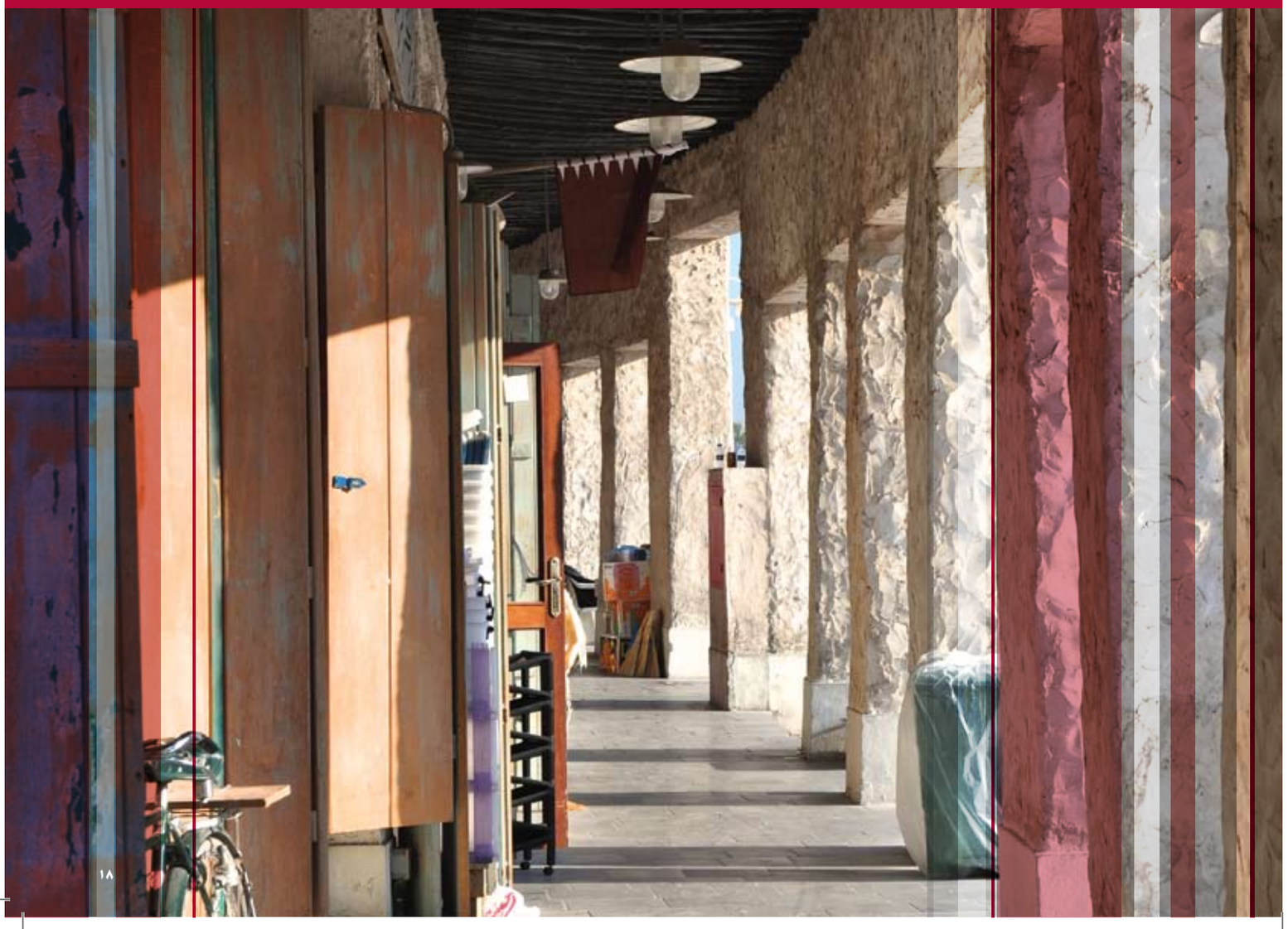

التخويل والإشراف

تميّز هذا العام بالتطور والتغيير بالنسبة إلى دائرة التخويل والإشراف في هيئة التنظيم، تمثل خاصة بالجمع ما بين الدائرتين المنفصلتين سابقاً ضمن دائرة واحدة.

إنّ الجمع ما بين أعمال التخويل والإشراف قد منحنا فرصة تنظيم سير العمل لدينا بشكل أفضل وبالتالي الاستفادة إلى الحد الأقصى من الكفاءات.

في حين تم الإبقاء على المسؤوليات العامة لكلّ من هاتين الدائرتين من حيث المضمون، فإنّ التركيز على استخدام الخبرات والموارد داخل الدائرة المتكاملة يسمح لهيئة التنظيم بتحقيق أهدافها التنظيمية بطريقة أكثر فعالية.

تكمن مهمة الدائرة الرئيسية في الحرص على أن الشركات القائمة في مركز قطر للمال تلبي أعلى معايير الأهلية والملائمة، وأنها ما إن يتمّ تخويلها، تعمل بطريقة آمنة وسليمة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية كما أنّها تمتثل إلى كافة القوانين والأنظمة والقواعد ذات الصلة.

تشمل المؤسسات داخل مركز قطر للمال مجموعة متنوعة من القطاعات تتضمن الأعمال المصرفية، وإدارة الأصول، والتأمين.

خلال العام ٢٠٠٩، استمرت محفظة المؤسسات المخوّلة بالنمو، من حيث الحجم والتعقيد على حدّ سواء. في نهاية العام ٢٠٠٩، باتت الدائرة مسؤولة عن الإشراف على أنشطة ٦٤ شركة مخوّلة بالإضافة إلى مراجعة وتقييم الامتثال إلى قواعد مكافحة غسل الأموال في ٢٣ شركة متخصصة مرخص لها. بلغ إجمالي أصول المؤسسات المصرفية التابعة لمركز قطر للمال ٢,٦ مليار دولار أميركي في حين بلغت الأصول الخاضعة للإدارة ٢,٩ مليار دولار أميركي، مع تحقيق زيادات ملحوظة في الودائع، والقروض، والأنشطة من خارج الميزانية العمومية.

الرد على الأزمة المالية

تفوقت قطر على معظم بلدان العالم في مقاومة الأزمة الاقتصادية التي عصفت في العامين الماضيين. وبالتالي، من المحتمل أن تستقطب قطر أكثر فأكثر الشركات التي تسعى إلى إنشاء أعمالها في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الأداء الإيجابي للاقتصاد القطري، لم يُستبعد حدوث تباطؤ في عدد الطلبات الواردة مقارنة مع النمو الملحوظ الذي سُجّل في السنوات السابقة. ومع ذلك، تم تخويل أو ترخيص ١٦ شركة جديدة في عام ٢٠٠٩ علماً أنّ الجزء الأكبر من التخويل أو الترخيص قد تم في النصف الثاني من العام، تزامناً مع بدء المؤسسات في إعادة التركيز على خططها التجارية.

وقد شهد قطاع التأمين مستوى النشاط الأعلى حيث تم تخويل سبع شركات إضافية لمزاولة الأنشطة المنظمة، ومن بينها أول شركة مختصة فقط بإعادة التأمين في مركز قطر للمال.

بالنسبة إلى هيئة التنظيم، يكون الرد على الأزمة من خلال العودة إلى الأساسيات. ركزت الدائرة في أنشطتها الإشرافية خلال تلك الفترة على تقييم ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات في مرحلة ما بعد الأزمة المالية التي بدأت في منتصف العام ٢٠٠٧. واشتملت على المجالات التي خضعت للتدقيق الخاص في الشركات التابعة لمركز قطر للمال على تحديد المخاطر على مستوى الشركة، ومراقبة الإدارة العليا، وإدارة مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال.

التواصل على الصعيد الدولي

يتطلب التنظيم الأمثل تواصلاً مستمراً وفعالاً، سواء مع الشركات الخاضعة للإشراف، أو الجهات التنظيمية النظيرة أو الحكومة على الصعيدين الدولي والمحلي. بالإضافة إلى بناء بيئة

"كانت هذه السنة سنة التحديات بالنسبة إلى الصناعة المالية في العالم، إنّما يتمتّع كل من مركز قطر للمال ودولة قطر بوضع مميز يسمح بتواصل النمو والتنمية في عام ٢٠١٠، وستؤدي الشركات التابعة لمركز قطر للمال دورًا متزايد الأهمية في هذا التطور من خلال تقديم سلسلة واسعة من الخدمات المالية للشركات والمقيمين والمواطنين في قطر"

مايكل ليسر، المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتخويل

إشرافية فُضلى، ستستمر هيئة التنظيم في تعزيز علاقاتها مع المصارف المركزية الأجنبية الأخرى وهيئات الإشراف المالية في مختلف أنحاء العالم، بما يسمح لها بالتنسيق بين أنشطتها وأنشطة الدول وتوسيع هذه العلاقات عند إدارة الأزمات المالية الدولية والإشراف على المؤسسات بفضل وجودها الدولي الملحوظ.

وفي هذا الصدد، كثفت الإدارة جهودها لرصد وتعزيز مختلف المعايير الإشرافية الدولية الصادرة عن لجنة بازل، والرابطة الدولية للمشرفين على التأمين، والمنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية. وقد قامت بمجموعة من الأنشطة عبر مشاريع مشتركة بين الدوائر والمشاريع الواسعة النطاق، والمبادرات الرامية إلى تحسين جوانب مختلفة من عملية الإشراف، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الفردية وترويج الاستقرار المالي بشكل عام.

تطوير البرامج التدريبية للشركات

بالإضافة إلى إجراء تقييم المخاطر الروتيني الذي يتم في الشركات، والزيارات الرفيعة المستوى للمؤسسات المخولة، شهد العام الماضي مبادرة جديدة تهدف إلى تواصل أكبر مع أكثر الأشخاص المعنيين بالنسبة إلى هيئة التنظيم أي الشركات التي تشرف عليها. فقد نظم الموظفون في دائرة التخويل والإشراف الذين عملوا جنباً إلى جنب مع زملائهم من قسم السياسة، عدداً من الاجتماعات غير الرسمية مع الشركات المخولة التي تعمل في مركز قطر للمال.

وهدفت هذه الاجتماعات إلى تعزيز حوار مفتوح مع الشركات، واستكمال المناقشات المستمرة بين فريق عمل الإشراف والشركات كجزء من نظام الإشراف الرسمي. أثبتت هذه الجلسات أنّها بناءة وقيّمة وساهمت آراء الشركات في صياغة تغييرات مهمة في القواعد وبالتالي في تشكيل جدول أعمال السنة التنظيمي.

"تعتقد هيئة التنظيم وتؤكد بأنه على الأفراد العاملين في قطاع الخدمات المالية اكتساب المعارف والخبرات والحفاظ عليها ليتمكنوا من تقديم الخدمات ذات الجودة العالية لعملائهم، إذا أرادوا العمل بنجاح داخل مركز قطر للمال"

ارتكز عدد من الجلسات إلى التعريف ببرنامج التدريب والامتحانات للعاملين في الشركات المخوّلة. ويهدف إدخال برنامج 'التدريب والكفاءة' إلى ضمان المستوى المطلوب من فهم المعايير المهنية اللازمة لمزاولة الأعمال.

إن النموذج الأوّل الذي سيتمّ توفيره (في العام ٢٠١٠) سيُقدّم في البداية إلى الأفراد لتجربته بشكل اختياري. غير أنّه في الوقت المناسب من المتوقع أن يصبح إنجاز هذا التدريب واجتياز الفحص بنجاح شرطاً إلزامياً لأداء مهام رئيسية معينة في الشركات المخوّلة، وذلك ما إن يتمّ تقديم النسخة المنقحة لبرنامج التدريب والكفاءة.

الشمولية

تماشياً مع التزامها بالحفاظ على بيئة إشرافية ذات مستوى عالمي، واصلت الدائرة بناء فريق إشرافي قوي من ذوي الخلفيات الدولية المتنوعة. يتألف ملاك الموظفين في الدائرة من أفراد ذوي خبرة واسعة في التنظيم والقطاع المالي مكتسبة من خلال العمل في عدد من دوائر الاختصاص في العالم، ومنها قطر والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا وبرمودا وغيرها، ومن دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، واصل فريق العمل بناء وتوسيع نطاق هذه الخبرة الدولية والمهارات القيمة من خلال الحصول على الشهادات المهنية في مختلف الاختصاصات ، بما في ذلك التمويل الإسلامي، ومكافحة غسل الأموال، والتأمين.

ستواصل دائرة التخويل والإشراف جهودها من أجل جعل النظام التنظيمي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال من "الأفضل في فئته" لجذب مؤسسات تتمتع بجودة عالية من شأنها أن تساعد في بناء اقتصاد قوي وفريق عمل مستدام مختص بالخدمات المالية في قطر. وتحقيقا لهذه الغاية، ستحافظ هذه الدائرة على إطار تنظيمي فعّال وسريع وستعمل على تحسين هذا الإطار، كما ستعمل على نحو وثيق مع الشركات المنظمة لمساعدتها على زيادة مهاراتها ومعرفتها لتلبية المعايير التنظيمية المطلوبة.

"يشكّل العمل مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال تجربة غنية بالنسبة إلي، سواء على المستوى المهني أو على مستوى الفرص الذي قدمها لي ثقافياً وأكاديمياً.

وكنت قد انضممت إلى هيئة التنظيم من خلال برنامج تطوير الخريجين الجامعيين، وترقيت في العام الماضي إلى منصب مدير في دائرة التخويل والإشراف. ثم حصلت على فرصة رائعة للعيش والدراسة في ماليزيا لمدة عام حيث أنا موجود حالياً بموجب منحة للدراسة في المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي ("INCEIF").

إنها خبرة قيمة للغاية من حيث المعرفة والتمرّس سأتمكن من العودة بها إلى قطر"

عادل المير ، مدير في هيئة تنظيم مركز قطر للمال

دائرة السياسة والتنفيذ

في العام ٢٠٠٩، خضعت وظائف هيئة التنظيم القانونية والوظائف المتعلقة بالسياسة والتنفيذ فيها إلى هيكلة جديدة تهدف إلى زيادة الأهلية والقدرات التركيزية وإلى التوفيق الأمثل مع أولوياتنا الاستراتيجية والتطورات الجارية في مركز قطر للمال. ويتأتى عن التغيير الهيكلي تحسين الكفاءة، والقدرات التركيزية، وبالتالي الفعالية في تحقيق أهدافنا التنظيمية.

وخضعت دائرة سياسة وتطوير القطاع المالي و دائرة الامتثال إلى القوانين والأنظمة إلى إعادة الهيكلة أيضاً وجمعت في دائرة واحدة هي دائرة السياسة والتنفيذ ومكتب المستشار العام.

ويقوم فريق السياسة بالتركيز على تطوير وتطبيق نظام مركز قطر للمال القانوني والتنظيمي وتولّي مسؤولية التعاون الدولي من خلال إقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع أجهزة التنظيم الدولية، وهي وظيفة كانت دائرة الامتثال إلى القوانين والأنظمة سابقاً مسؤولة عنها. في حين بدأت أجهزة التنظيم الدولية بالتركيز بشكل متزايد على الحاجة إلى مزيد من التعاون، تواصل هيئة التنظيم جهودها لتحسين التعاون على الصعيد الدولي، وسيشكل ذلك محوراً مهماً بالنسبة إلى قسم السياسة في المستقبل. في العام ٢٠٠٩، تمّ توقيع مذكرات التفاهم مع عدد من الوكالات الدولية مثل اللجنة المصرفية الفرنسية والهيئة العامة لسوق المال- سلطنة عمان. أضف إلى ذلك قائمة متزايدة من أجهزة التنظيم الدولية الرائدة التي وقعت معها هيئة التنظيم مذكرات التفاهم، بما في ذلك هيئة الرقابة المالية الاتحادية الألمانية، ولجنة التنظيم المصرفي الصينية، واللجنة المصرفية الاتحادية السويسرية، ولجنة جيرسي للخدمات المالية، ومكتب مراقبة العملة (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولجنة الرقابة المالية لجمهورية كوريا الجنوبية ولجنة الرقابة المالية في جزيرة آيل أوف مان. وسيتابع قسم السياسة التركيز على توسيع علاقات التعاون خلال العام ٢٠١٠.

سيؤدي فريق السياسة أيضا دوراً حاسماً في تموضع هيئة التنظيم في مركز يمكنها من تسهيل التطوير المستقبلي لمركز قطر للمال ومساهماته في قطر. في هذا الصدد، يؤدي فريق السياسة دوراً بارزاً في رصد التطورات الدولية في

"في حين كنت لا أزال طالبة في جامعة قطر، قضيت شهراً من الصيف الماضي ضمن البرنامج التدريبي في هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وعند التخرج، كانت هيئة التنظيم خياري الأول، إذ أن العمل هنا يشكل فرصة ممتازة لاكتساب الخبرة الدولية في بيئة ذات درجة عالية من الاحتراف.

وبصفتي مسؤولة قضايا في دائرة السياسة والتنفيذ، سبق وعملت على عدد كبير من المسائل من أدلة القواعد إلى البحث في دوائر الاختصاص القانونية الدولية والصكوك . وأنا أتابع حالياً تدريباً حول أوجه التمويل الإسلامي. إن الفرص المتوفرة هنا رائعة"

نورة البوزوير، مسؤولة قضايا، دائرة السياسة والتنفيذ

مجال التنظيم أن نظام مركز قطر للمال لا يزال الأفضل في فئته، وأن السياسات والمبادرات الجديدة تستبق المشهد المالي والتنظيمي المتغير وتستجيب لهذه التغيرات. ويعني ذلك التركيز على تقييم الفرص الجديدة والمبادرات والمخاطر من وجهة نظر تنظيمية وتشريعية، بالإضافة إلى تقييم متركز على السوق، والتطورات التنظيمية والقانونية في قطر والمنطقة وخارجها. إن جهود قسم السياسة الرامية إلى توسيع علاقات هيئة التنظيم الدولية وتعميق هذه العلاقات ستضيف منظوراً وذكاءً وعمقاً لسياستها ومبادرات وضع القواعد في هذا الصدد.

وتماشياً مع الجهود التي تبذلها الدوائر الأخرى في هيئة التنظيم، سيبذل فريق السياسة جهوداً عازمة لدعم استراتيجية هيئة مركز قطر المالي للعام ٢٠١٠ وما بعده. على وجه التحديد، يعني هذا التركيز بشكل مباشر المزيد من التطوير لنظام إدارة الأصول في هيئة التنظيم وتطوير أنظمة التأمين الذاتي وإعادة التأمين لمركز قطر للمال. على نطاق أوسع، سيبني فريق السياسة أيضا على العمل القائم على نظام التدريب والكفاءة منذ العام ٢٠٠٩ وسيضع اللمسات الأخيرة على نسخة منقحة لدليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التنفيذ في التنظيم

في حين يواصل مركز قطر للمال التوسع ويزداد مستوى النشاط في الشركات، أنشأت هيئة التنظيم قسماً للتنفيذ متخصصاً ومركزاً. إن فريق التنفيذ مسؤول عن تنفيذ جميع وظائف الإنفاذ الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وله الصلاحيات القانونية للتحقيق في الشركات والأفراد الذين خرقوا متطلبات مركز قطر للمال التنظيمية وقواعده ولتأديب هذه الشركات والأفراد. خلال أداء دوره التنفيذي، يركز قسم التنفيذ على الحد من مخاطر عدم الامتثال. يضمّ الفريق موظفين متفانين ذوي خبرة كبيرة في مسائل التنفيذ المحلية والدولية. عندما تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالكشف عن سلوك قد يهدد نزاهة مركز قطر للمال، يتصرف فريق التنفيذ بسرعة وحزم لوضع حدّ للسلوك، والحد من آثاره ومنع تكرار أي سلوك مماثل. ويعمل القسم وفقاً لمبادئ العدالة والانفتاح والمساءلة، على الرغم من أنها لن تحد من الطبيعة الحازمة للتدخل والمساءلة خلال ممارسته سلطاته التنفيذية بطريقة محددة.

في خلال صيف ٢٠٠٩، أطلقت هيئة التنظيم أولى إجراءات التنفيذ الجدية في مركز قطر للمال، وقد نتج عن هذه الإجراءات (في وقت لاحق من العام ٢٠١٠) سحب التخويل من مصرف المال ذ.م.م. بالإضافة إلى أمره بدفع غرامة مالية ملحوظة.

تم تخويل مصرف المال ذ.م.م. من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال في ديسمبر ٢٠٠٨، بصفته مؤسسة مالية إسلامية لمزاولة الأعمال المالية الإسلامية. ولكن إثر تحديد مخالفات جدية ونظامية لقواعد وأنظمة مركز قطر للمال، تم سحب التخويل من مصرف المال وأمره بدفع غرامة تبلغ ٥٠٦،٠٠٠ دولار أميركي. بالإضافة إلى كلفة التحقيق.

"يتجه القطاع التنظيمي اليوم منذ حدوث الأزمة المالية العالمية إلى العودة إلى الأسس أي إلى تكوين مجلس الإدارة واستقلاليته وكفاءته، وإلى رأس المال والملاءة المالية والتعاون الدولي. ولكن عند اعتماد هذه المقاربة يجب النظر في أن التطور المستقبلي للقطاع المالي لا يعني بالضرورة المزيد من القواعد، بل القواعد الفعالة والواضحة والمباشرة التي تكون مدعومة بالإشراف المركّز والتنفيذ الموثوق"

مايكل راين، نائب الرئيس التنفيذي، المدير التنفيذي لدائرة السياسة والتنفيذ

كان قسم التنفيذ يشكل في السابق جزءاً من دائرة الامتثال إلى القوانين والأنظمة ولكنه أصبح منفصلاً عن وظيفة هيئة التنظيم القانونية.

تشكل الوظيفة القانونية عنصراً حيوياً لنجاح عمل هيئة التنظيم وفعالية أدائها في ما يتعلق بمهامها التنظيمية. كجزء من عملية إعادة الهيكلة القائمة لدينا، ستكون وظيفة هيئة التنظيم القانونية الاستراتيجية منفصلة عن وظيفة التنفيذ وستركز على إعطاء المشورة القانونية المستقلة اللازمة المطلوبة من قبل هيئة التنظيم في أداء واجباتها. إن وظيفة هيئة التنظيم القانونية معززة من خلال تعيين السيد ديريك أوليفر في منصب المستشار القانوني العام. وسيؤدي السيد أوليفر في هذا المنصب دوراً محورياً في ضمان انتفاع هيئة التنظيم من التوجيه الاستراتيجي لتحقيق أهدافها التنظيمية. وسيكون التوجيه من مكتب المستشار القانوني العام مهماً في ما يتعلق بتطبيق أهداف السياسات والتنفيذ الفعالة، كما هو ضروري للدعم الفعال لمهام التخويل والإشراف.

تطوير القدرات

إضافة المزيد من العمق والخبرة والقدرة على مستوى أداء الدوائر أمر ضروري لاستمرار نجاح هيئة التنظيم. في هذا الإطار، سيدير قسم السياسة جهودنا في توسيع وتعميق علاقاتنا الخارجية، والاتصال بالمشاركين في السوق، والجهات التنظيمية والهيئات الشريكة. سيمكننا هذا الجهد من تشارك خبراتنا كهيئة تنظيمية ومعرفتنا للسوق، ومن الحفاظ على اتصال وثيق مع القضايا التي تعالجها الجهات التنظيمية النظيرة، ومن الاستفادة من تجارب وخبرات الشركاء الآخرين فيما نبني قدراتنا للمضي قدماً.

منذ إنشاء هيئة التنظيم في العام ٢٠٠٥، عملت على بناء الأسس لنظام تنظيمي سليم يعمل وفقاً للمعايير العالمية في قطر. بالتالي، باتت إدارة هيئة التنظيم تمتلك سنوات متراكمة من التجارب والخبرة الكبيرة في مجال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في قطر وعلى أنشطة الشركات التابعة لمركز قطر للمال العاملة في المنطقة. وقد ساعد النمو في تجارب وموارد هيئة التنظيم في بناء علاقات تعاونية مع الجهات التنظيمية الدولية والمحلية لزيادة فعاليتنا كهيئة تنظيمية.

ويشمل هذا الجهد أيضاً الالتزام الفعال مع الشركات المخولة لضمان أن موجبات الامتثال مفهومة تماماً، ولتوفير التوجيه الفعال والهادف. بالتعاون مع دائرة التخويل والإشراف، تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية مع الشركات المخولة التي صممت للتواصل مع الصناعة وتلقي ردود الفعل على مقترحات هيئة التنظيم الأولية. من المتوقع، بالاستناد جزئياً إلى التعليقات الواردة، أن يشمل النظام عنصرين هما: أولاً التدريب التقني والمهني القياسي والامتحانات في مجال التأمين والأوراق المالية التي سوف تشمل اختبارات تتعلق بالموجبات التنظيمية في مركز قطر للمال

ومتطلبات المركز. وثانياً، برنامج التطوير المهني المستمر للأفراد المعتمدين. ونحن نعتبر هذه المنتديات عنصراً هاماً في ضمان أن يتمّ فهم موجبات الشركات المخولة بشكل صحيح وأن الصناعة قادرة على تلبية معايير الامتثال العالية التي نتوقعها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دائرة السياسة والتنفيذ لا تزال تنمي فرقها المتعددة الاختصاصات من خلال الاستفادة من المواهب المحلية في قطر. فقد انضم خريجان قطريان الى فريق السياسة كجزء من برنامج تطوير الخريجين الجامعيين.

أبرز مهام الدوائر في العام ٢٠٠٩:

السياسة العامة للعقوبات المالية والإدانات العامة
تمّ إعداد ونشر سياسة الخدمات المالية (العقوبات المالية والإدانات العامة) لعام ٢٠٠٩ ضمن إطار أنظمة الخدمات المالية لمركز قطر للمال.

نظام التدريب والكفاءة المنقح
تمّ نشر ورقة عمل أولية تحدد الأفكار الأولية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حول تطوير نظام التدريب والكفاءة المنقح.

قواعد هيئة التنظيم
تمّ عرض مجموعتين من المقترحات لإدخال التعديلات على قواعد هيئة التنظيم للتشاور العام خلال عام ٢٠٠٩، وتتضمن التعديلات التي أصدرت خلال العام:
- ضمانات الشركة الأم في ما يتعلق بحدود مخاطر التركيز
- التعديلات المتفرقة على القواعد لعام ٢٠٠٩

الطروحات الاستشارية
- مسودة دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١٠
- التعديلات المتفرقة على القواعد

الإعفاءات والتعديلات
- تمّ التعامل مع ٤٦ طلباً للحصول على الإعفاءات والتعديلات المتصلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال

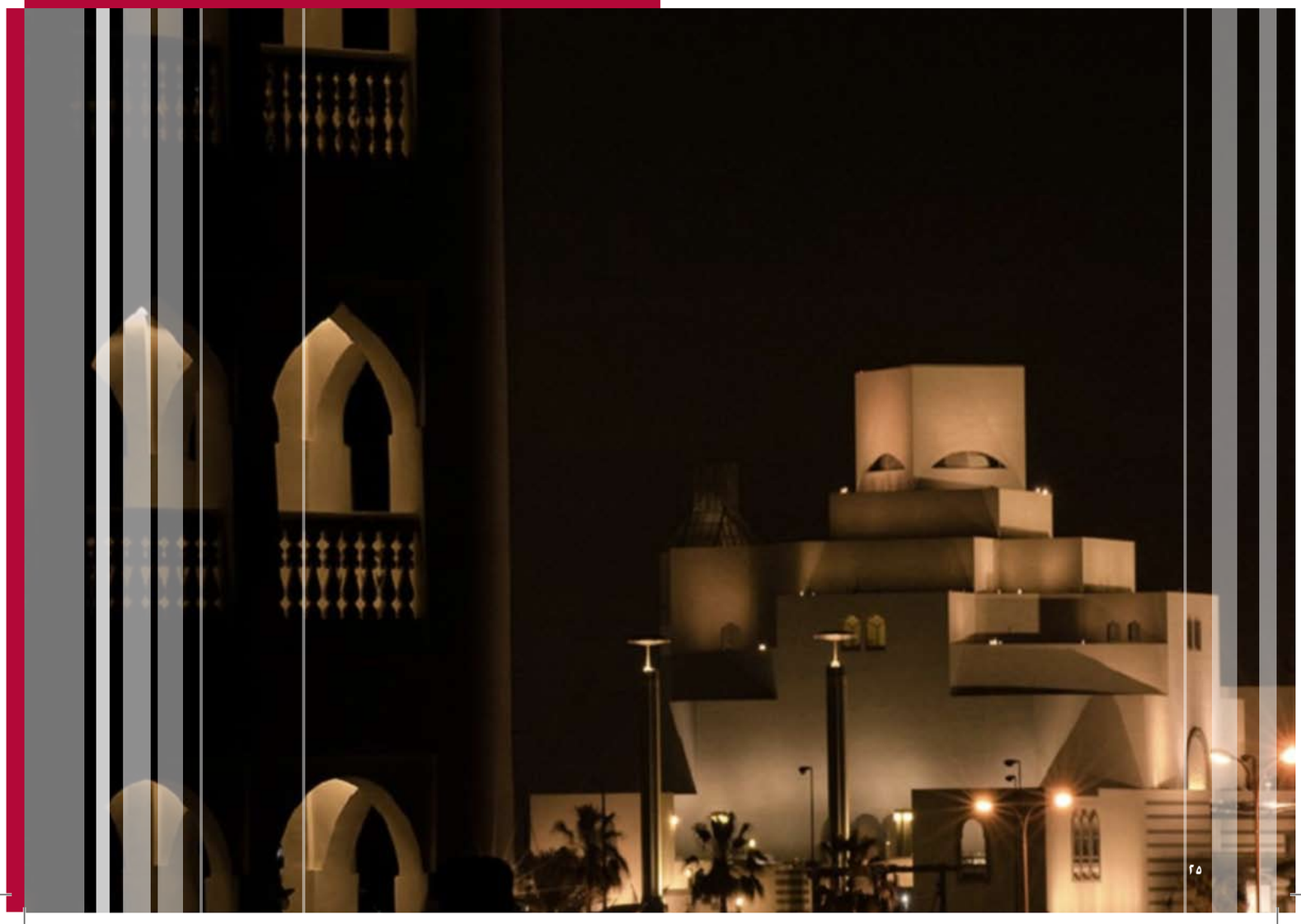

مكافحة غسل الأموال

تلتزم هيئة التنظيم بمنع الشركات من المشاركة في الأنشطة التي قد تشكل أو تسهل الجريمة المالية، وبالحد من الفرص الملائمة للجريمة المالية بشكل عام، وحماية سمعة مركز قطر للمال.

تمّ إنشاء وحدة للجرائم المالية ومكافحة غسل الأموال تعمل مع جميع الأقسام وتتألف من متخصصين يحملون اعتمادات مهنية ويملكون خبرة دولية وإقليمية واسعة، وذلك لتوفير الدعم التقني والخبرة اللازمة إلى المؤسسات المخولة والأقسام الأخرى داخل هيئة التنظيم.

وتماشياً مع أهداف مكافحة غسل الأموال، قامت هيئة التنظيم بعدد من المبادرات خلال العام للتواصل مع المؤسسات المرخص لها والمخولة، ورصد التطورات الدولية والإقليمية والمحلية لتعزيز دليل القواعد الخاص بها من أجل المحافظة على الامتثال الأمثل لأفضل الممارسات.

قامت هيئة التنظيم، بناء على متطلباتها الخاصة بمراجعة دليل قواعد مكافحة غسل الأموال بالتشاور مع الجهات التنظيمية القرينة والهيئات الدولية المكلفة بضمان معايير السوق والامتثال التنظيمي.

وقد شكل طرح دليل قواعد مكافحة غسل الأموال بعد أن تمت مراجعته وإعادة طرحه على التشاور العام في ديسمبر ٢٠٠٩، أساساً إضافياً يمكن الاعتماد عليه لتعميق علاقاتنا مع المؤسسات القطرية الزميلة وضمان أن قطر لا تزال تتمتع بسمعتها كدولة ملتزمة بالمعايير الدولية في هذا المجال.

وذهبت هيئة التنظيم أبعد من ذلك، حيث نظمت ثلاث دورات تدريبية حول مكافحة غسل الأموال و"منع الجرائم المالية" إلى الشركات المرخص لها والمخولة. وقد دعمت هذه الدورات عن طريق نشر استبيان التقييم الذاتي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما أدى إلى توفير وسيلة عملية تخول الشركات التركيز على المتطلبات الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمكنها من معرفة ما إذا كانت تؤدي على نحو فعال التزاماتها القانونية والتنظيمية بغية منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال.

الالتزام محلياً

إلى جانب الدعم المقدم للشركات المرخص لها والمخولة في مركز قطر للمال، تعاونت هيئة التنظيم عملياً مع الجهات الحكومية القطرية المعنية في الامتثال الدولي، وكانت إحدى طرق التعاون انتداب أحد الموظفين في مكافحة غسل الأموال للعمل مع وحدة المعلومات المالية.

أعربت هيئة التنظيم عن سرورها بالعمل مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي الهيئة المسؤولة عن الجمع بين مجموعة واسعة من الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية لضمان امتثال سوق الخدمات المالية القطرية الأشمل إلى أفضل الممارسات الدولية.

سيستمر هذا العمل الهام خلال العام ٢٠١٠. لكن العلاقات التي نشأت بين الجهات التي تشكل البنية التحتية لمكافحة غسل الأموال في قطر ومؤسسات القطاع المالي نتيجة لعمل هيئة التنظيم مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد أنشأت سابقة من شأنها السماح لهيئة التنظيم وشركائها بمواصلة نقل المعرفة في السعي إلى تحقيق هدف مشترك، وهو أن ينظر إلى قطر على انها دولة تطبق أعلى معايير الحوكمة الصالحة في هذا المجال.

"ترحب اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإدراج هيئة تنظيم مركز قطر للمال مؤخراً كعضو رسمي فيها، ونحن سعداء جداً لأننا استطعنا أن نحظى بموارد هيئة التنظيم خلال العام ٢٠٠٩ ، ونتطلع إلى مساهمة هيئة التنظيم المستمرة في دعمها الجهود التي تبذلها اللجنة لضمان أن قطر تحافظ على سمعتها كبلد معادٍ لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب"

سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قسم الموارد البشرية

التكوين من أجل النجاح

خلال العام المنصرم الذي تميز بالحيوية، قدم قسم الموارد البشرية هيكلية داعمة قوية ولكن مرنة لمساعدة هيئة التنظيم على تحقيق أهدافها.

كانت العناوين الأساسية لعمل قسم الموارد البشرية الاستدامة والاستقرار من جهة، إضافة إلى الكفاءة والمرونة، من جهة أخرى.

ونظراً للنهج المحافظ الذي اعتمدته هيئة التنظيم في إدارة مواردها البشرية، انخفض عدد الموظفين فيها قليلاً في عام ٢٠٠٩. مع ذلك، ونتيجة لاستمرار التركيز على الكفاءة والمرونة، بالإضافة إلى الإدارة الاستراتيجية للمواهب، تمّ الحفاظ على الجودة العالية في العمل، وتطرح خطة التوظيف للعام ٢٠١٠ زيادة في عدد الموظفين لتلبية الطلب المتزايد في الأعمال خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

تعميق ثقافة الأداء

تتضمن المهام الاستراتيجية الأساسية التي قام بها قسم الموارد البشرية خلال العام، إعادة النظر في الأجور التي أجرتها شركة تاورز بيرين (وأصبحت تعرف اليوم بـ 'تاورز واتسون') للتأكد من أن هيئة التنظيم تتماشى مع أقرانها في هذا المجال. إن عملية إعادة النظر هذه، التي أجريت في ضوء المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المكافآت ما بعد الأزمات، بالإضافة إلى الاتجاهات الإقليمية التقدمية، سجلت تحولاً مركزاً نحو هيكلية أكثر استدامة يكون فيها التركيز الرئيسي على مكافأة المهارات.

وبمثل ذلك، بحد ذاته، التزاماً أساسياً من قبل هيئة التنظيم بإثبات مسؤوليتها المالية الكبيرة باعتبارها هيئة حكومية. كما يمثل أيضاً التزاماً على المدى الطويل بتوفير بيئة مستدامة ومحفزة لفرص العمل للأجيال القادمة. وفي الوقت نفسه، تمّ أيضاً إرساء نظام جديد لإدارة أداء الموظفين يهدف إلى تحفيز ومكافأة الأداء المتميز. كما تمّت في العام ٢٠٠٩ مواصلة الأنشطة الداخلية التي تستهدف التحسين المستمر ومنها المسح الخاص بالتزام الموظفين.

فرص التطوير

واصلت هيئة التنظيم الاستثمار في موظفيها كما يظهر من جراء تحقيق هدف التنمية الشاملة للموظفين الذي يخصص من خلاله لكل موظف فرص التطوير المنظم بمعدل ٤٠ إلى ٦٠ ساعة في السنة.

تماشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، تواصلت الجهود من أجل توفير فرص العمل والتطوير العالية للمواطنين القطريين (مرشحين وموظفين). كما تم توفير التدريب والتدريب الداخلي وفرص الترقية للموظفين القطريين.

عدد الموظفين على أساس ربعي

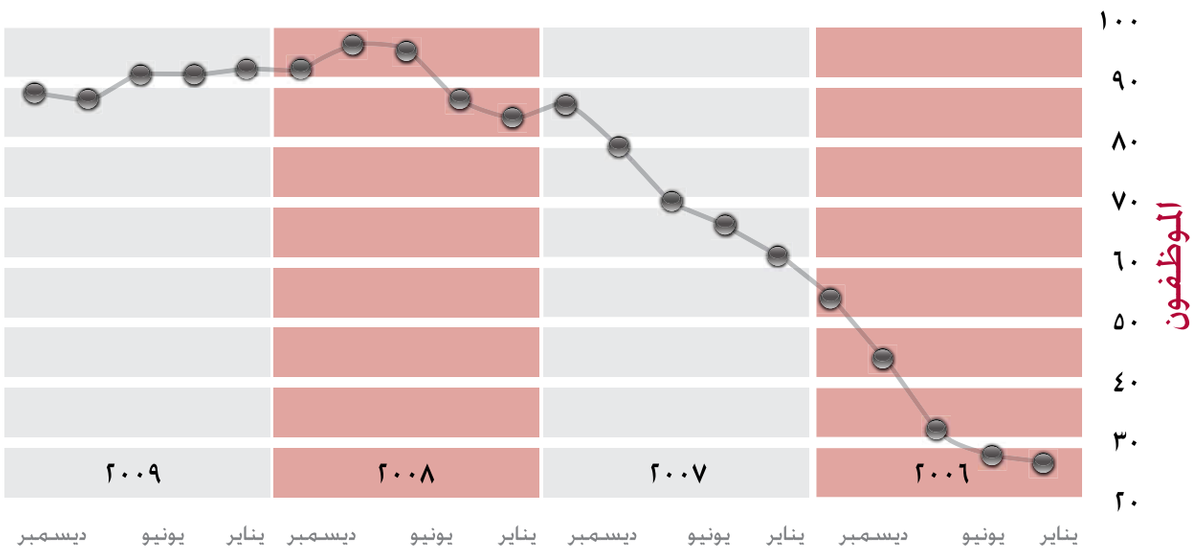

سلسلة المحاضرات في جامعة قطر، كلية الحقوق لعام ٢٠٠٩

في بداية شهر ديسمبر ٢٠٠٨، قدمت هيئة التنظيم سلسلة من المحاضرات الموجهة إلى طلاب كلية الأعمال وكلية الحقوق وإلى الكليتين بشكل عام حول مجموعة من المواضيع تنوعت بين القانون الدولي والقانون الأوروبي وهيكلية مركز قطر للمال وهيئة التنظيم.

أظهرت الدورات التزام هيئة التنظيم بمشاركة المعرفة، وسجلت طريقة جديدة وهامة يمكن أن تتواصل هيئة التنظيم من خلالها مع غيرها من المؤسسات وتوسيع نطاق فهم عملها وزيادة نسبة الاهتمام به.

تناولت أبرز هذه المحاضرات المواضيع التالية: التمويل الإسلامي، والتأمين، والمخاطر وقانون الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي.

وفي يونيو، قدم موظفو هيئة التنظيم عرضاً إلى الأساتذة في كلية القانون أعطى لمحة شاملة عن مركز قطر للمال وعمل الكيانات التابعة له.

حيث أن هذا الحوار والتعلم عملية متبادلة، استضافت هيئة التنظيم محاضرة للدكتور محمد سالم أبو الفرج وهو أستاذ في جامعة قطر عرض خلالها للموظفين القانون التجاري القطري.

قسم الاتصالات المؤسسية

تطوّر شعار هيئة التنظيم

ترافق التغيير في الهيكلية الداخلية لهيئة التنظيم مع التغيّر في طبيعة العلاقة بين هيئة التنظيم وشركائها المباشرين في مركز قطر للمال وعلى نطاق أوسع على مركزها كهيئة حكومية قطرية.

مع مرور ما يقارب نصف العقد على إنشاء هيئة التنظيم، شهدت في هذه السنة المالية فرصة لتجديد شعارها مع الهدف الرئيسي المتمثل في التأكيد على هويتها المستقلة ككيان تنظيمي. وتمثل هذه النقلة بطبيعة الحال عملية تطورية هدفها تسليط الضوء بطريقة أفضل على أعمال هيئة التنظيم وبالتالي التأكيد على قيمتها ضمن مجتمع الأعمال القطري الأشمل.

الاتصالات الداخلية

تتخطى الاتصالات المؤسسية الحديثة مجال الإدارة الإعلامية لتشمل اختصاصات أشمل كالتواصل المباشر مع الشركاء وإدارة السمعة. وتقود فرق الاتصالات في المؤسسات المشاريع الهادفة إلى تحسين وتوسيع نطاق الحوار الداخلي وإدارة المعرفة داخل المؤسسات.

يُعتبر ذلك أمراً مهماً على وجه الخصوص، لا سيما في بيئة تشبه تلك الكائنة في هيئة التنظيم، حيث تكون المعلومات ذات أهمية قصوى، غالباً ما تكون أيضاً معقدة للغاية. من خلال العمل عن كثب مع قسم الموارد البشرية والاستفادة من خبرة قسم الاتصالات المؤسسية في تصميم وإدارة الشبكة الالكترونية الداخلية، الانترانت، نفذ القسم عمليات عديدة لأتمتة سير العمل والعمليات على مدى الفترة المشمولة بالتقرير.

كما أجرى القسم "التدقيق الداخلي الثاني للاتصالات لعام ٢٠٠٩" الهادف إلى تقييم جميع ممارسات الاتصالات الداخلية والبروتوكولات وإعطاء التوصيات الرئيسية إلى إدارة هيئة التنظيم على أساس النتائج التي تمّ التوصل إليها.

ونتج عن هذا التدقيق ٥٦ توصية، عكست عناصر جوهرية من مقاربة هيئة التنظيم إلى الاتصالات وذلك من خلال عملية شاملة وديمقراطية، تضمنت تجديد الشعار، والتعريف الأفضل بالرؤيا والمهمة والقيم المؤسسية لهيئة التنظيم، وسبل النقل الأفضل للمعلومات إلى كافة الموظفين.

" يُعتبر ذلك أمراً مهماً على وجه الخصوص،
لا سيما في بيئة تشبه تلك الكائنة في هيئة
التنظيم، حيث تكون المعلومات ذات أهمية قصوى
وغالباً ما تكون أيضاً معقدة للغاية"

قسم تكنولوجيا المعلومات

إن قسم تكنولوجيا المعلومات مسؤول عن توفير خدمات فعالة وموثوق بها للاتصالات السلكية واللاسلكية، والشبكات، والأنظمة، وتطبيقات الأعمال. دعماً لهيئة تتحول الى منظمة أكثر كفاءة من أي وقت مضى، تقضي مهمة القسم ببساطة بتوفير المعلومات المناسبة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.

كما هي الحال مع هيئة التنظيم عامةً إن آفاق القسم تقدمية، وقد احتضنت انتقال عالم الأعمال مؤخراً إلى إدارة المعارف المؤسسية، مع هدف رئيسي يقضي بتوفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات تكون قابلة للتطوير وصلبة وموثوقاً بها، وتطوير إطار لإدارة المعلومات يهدف إلى دعم مهمة هيئة التنظيم.

تأمين مستقبلنا

تحقيقاً لهذه الغاية، ركز القسم بشكل أساسي خلال الفترة المشمولة في التقرير على بناء إطار العمل الخاص بمركز إدارة المعرفة الذي اختارته هيئة التنظيم وهو نظام المعلومات التنظيمي للمؤسسات المالية FIRMS. نفذ القسم ثلاث مراحل من النظام أعلاه لإدارة البيانات الرئيسية الخاصة بالشركات والأفراد ولرفع تقارير التحاليل الاحترازية. وشملت المشاريع الداخلية الأخرى إرساء نظام داخلي لإدارة المخاطر، ونظام إدارة الموارد البشرية، ونظام لإدارة أداء الموظفين.

وتقسم مسؤوليات القسم بين ثلاثة فرق: إدارة المعلومات، وإدارة البنية التحتية، وهندسة الدعم المكتبية. إن فريق إدارة المعلومات مسؤول عن تطوير وإدارة مشاريع هندسة الشركات وتطبيقات الأعمال. يساعد فريق العمل شركات خارجية تتم الاستعانة بها عند الضرورة لتقديم الدعم لتطوير التطبيقات. ويتولى فريق إدارة البنية التحتية مسؤولية إدارة مركز البيانات والشبكات والخوادم والأمن ورسائل البريد الإلكتروني والهاتف ومكافح الفيروسات.

بقيت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مستقرة وموثوقة خلال السنة. وحافظ جميع الأنظمة على أعلى المستويات بفضل الاختبارات المختلفة التي أجرتها أطراف ثالثة على الشبكات والبريد الإلكتروني وأنظمة الأمن المركزي. وأجريت اختبارات شاملة لاختراق الشبكة خارجياً من قبل طرف ثالث مستقل.

أحرز القسم تقدماً ملحوظاً في تعزيز موقع التعافي من الكوارث لنظم تكنولوجيا المعلومات. فيتم نسخ جميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني، والشبكة الداخلية، وتطبيقات الأعمال والمجلدات المشتركة في ما يقارب الزمن الفعلي إلى موقع التعافي من الكوارث. وقد أنشأ قسم تكنولوجيا المعلومات بوابة النفاذ عن بعد للوصول إلى الموقع الأساسي للتعافي من الكوارث من أي مكان عبر الاتصال المضمون عبر الإنترنت.

تشمل المشاريع المنتهية في العام ٢٠٠٩

- نظام المعلومات التنظيمي للمؤسسات المالية FIRMS وقد صمم ليكون مركز الإيداع المركزي لتجميع، وتثبيت وإيداع البيانات التنظيمية الخاصة بالشركة والأفراد والمنتجات.
- نظام معلومات المخاطر الداخلية
- إدارة السجلات وأمن المعلومات
- نظام الموارد البشرية وإدارة جدول الرواتب
- نظام إدارة أداء الموظفين
- نظام الدعم
- أمن تكنولوجيا المعلومات
- بوابة النفاذ الآمنة عن بعد

قسم الشؤون المالية ومكتب تسجيل الشركات ووحدة العمليات

ضمان القيمة مقابل الكلفة

يكمن أحد المواضيع الأساسية في هذا التقرير السنوي في كيفية اتجاه هيئة التنظيم إلى إبراز نفسها بصورة أفضل في ما يتعلق بالكفاءة والفعالية من حيث الكلفة. وأكثر ما ظهرت هاتان الميزتان بكليتهما من خلال عمل قسم الشؤون المالية في العام الماضي.

ويعود نجاح القسم وحسن سير أعماله بشكل أساسي إلى علاقة العمل الوثيقة التي باتت تربطه مع وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٩. وقد وفر ذلك حجر الأساس الذي تمكن من خلاله القسم من تطوير علاقاته الرئيسية مع الموردين.

إن العمل من مركز اليقين المالي على مدى الفترة المشمولة بالتقرير سمح لقسم الشؤون المالية بمفاوضة علاقات تعاقدية تحسنت بشكل ملحوظ مع الموردين، استناداً إلى سمعة هيئة التنظيم الراسخة بأنها شريك تجاري يمكن الاعتماد عليه.

العمل بدهاء

تم السعي وراء الكفاءة وتمّ إيجادها ليس فقط عن طريق التفاوض التعاقدي الأكثر تشدداً، بل أيضاً من خلال أتمتة العمليات المالية من نماذج الشراء إلى استهلاك الأصول. وعلى مدار السنة، أصبح العديد من العمليات المالية يتم من خلال الشبكة الداخلية (بفضل جهود فريق تكنولوجيا المعلومات في هيئة التنظيم). وسمح ذلك لقسم الشؤون المالية بزيادة إنتاجيته بدون أن تتكبد المنظمة أي تكلفة اضافية.

وتوسعت مسؤوليات قسم الشؤون المالية لتشمل وحدة العمليات ومكتب تسجيل الشركات. وكان مكتب تسجيل الشركات مسؤولاً فقط عن إنشاء الشركات أو تسجيل فروعها أو الأفراد. أما اليوم، فبات الفريق الصغير قادراً على التعامل مع أعمال أكثر تعقيداً، بما في ذلك التصفية.

في غضون ذلك، باتت وحدة العمليات في البنية المتوسعة للقسم قادرةً على تجاوز المهام المنحصرة بتنسيق خدمات الدعم ومكتب الاستقبال إلى تولي مهام تجديد عقد الإيجار ومشاريع التجهيز والتأثيث. وبالتالي، تُوازن الفعالية الناشئة عن عمليات الشراء والتسوية وترشيد الأصول، التكلفة المالية للنمو إثر إدراج وحدة العمليات ومكتب تسجيل الشركات تحت جناح قسم الشؤون المالية.

ملحقات العام ٢٠٠٩

الملحق ١

تفاصيل عن التراخيص الممنوحة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

مركز قطر للمال رقم	اسم الشركة	الوضع القانوني	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها
٠٠٠١	Ansbacher & Co Limited	فرع	٢٠٠٥/٠٩/٢٩	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠٠٢	BDO JawadHabib Consulting WLL	فرع	٢٠٠٥/١٠/١٢	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٥/١٢/٠٥	أنشطة منظمة
٠٠٠٤	Qatar Holding LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٤/٠٤	الأعمال التجارية للشركة القابضة
٠٠٠٥	Credit Suisse Financial Services (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٣/٠١	أنشطة منظمة
٠٠٠٦	Arab Law Bureau LLP	مركز قطر للمال شركة محدودة متحدة	٢٠٠٦/٠٣/٢٠	خدمات مهنيّة (قانونية)
٠٠٠٧	United Gulf Financial Services Company LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٣/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٨	AXA Investment Managers LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٤/٢٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٩	Kuwait Financial Centre S.A.K.	فرع	٢٠٠٦/٠٥/٠١	أنشطة منظمة
٠٠١٠	Standard Chartered Bank	فرع	٢٠٠٦/٠٦/٢٢	أنشطة منظمة
٠٠١١	Global Investment House (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٦/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١٢	QREIC Sukuk LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٧/١٠	أنشطة منظمة
٠٠١٣	PricewaterhouseCoopers – Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٨/٢١	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٠٠١٤	Eversheds LLP	فرع	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٥	Eversheds Legal Services (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/٠٨/٢٤	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٦	Lalive in Qatar LLP	مركز قطر للمال شركة محدودة متحدة	٢٠٠٦/٠٨/٣١	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٧	Bell Pottinger Communications Limited	فرع	٢٠٠٦/٠٨/٣١	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٠٠١٨	Barclays Bank PLC	فرع	٢٠٠٦/٠٩/١٠	أنشطة منظمة
٠٠١٩	Morgan Stanley & Co International PLC	فرع	٢٠٠٦/٠٩/١٢	أنشطة منظمة
٠٠٢٠	Talent Partners in the Gulf Limited	فرع	٢٠٠٦/١٠/٣٠	خدمات مهنية (بحث تنفيذي)
٠٠٢١	UBP (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٠/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٢٢	Apis Consulting Group LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١١/١٢	خدمات مهنية (تغيير الإستراتيجية وإدارة المشاريع)
٠٠٢٣	International Legal Consultants LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١١/١٣	خدمات مهنية (قانونية، شركات، إدارة الصناديق الاستئمانية)
٠٠٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	فرع	٢٠٠٦/١١/١٩	أنشطة منظمة
٠٠٢٥	MXV Capital LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/١١	خدمات مهنية (استشارات استراتيجية واستشارات إدارية)
٠٠٢٦	National Bank of Dubai PJSC	فرع	٢٠٠٦/١٢/١٢	أنشطة منظمة

٠٠٠٢٧	Bank Audi LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٢٩	Clyde & Co LLP	فرع	٢٠٠٦/١٢/٢٧	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٠	International Mercantile Exchange Holdings LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/٢٧	الأعمال التجارية الخاصّة بالشركة القابضة
٠٠٠٣١	Hugh Fraser International Legal Consultancy LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٦/١٢/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	فرع	٢٠٠٦/١٢/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٣	Badri and Salim El Meouchi, LLP	مركز قطر للمال شركة محدودة متحدة	٢٠٠٦/١٢/٢٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٤	QIC International LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية.	٢٠٠٧/٠٢/١٢	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٥	AIG MEMSA Insurance Company Limited	فرع	٢٠٠٧/٠٢/١٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٦	American Life Insurance Company ("ALICO")	فرع	٢٠٠٧/٠٢/٢٦	أنشطة منظمة
٠٠٠٣٧	Qtel International Investments LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٣/٠١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة
٠٠٠٣٨	Sayel M. Daher Law Offices LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٣/١١	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٣٩	Morison Menon Chartered Accountants LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٣/١٨	خدمات مهنية (تدقيق في الحسابات، محاسبة، استشارات)
٠٠٠٤٠	Lehman Brothers International (Europe)	فرع	٢٠٠٧/٠٣/١٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٤١	ICICI Bank Limited	فرع	٢٠٠٧/٠٣/٢١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٢	Qatar Capital Partners LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٣/٢٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٣	Citibank, N.A.	فرع	٢٠٠٧/٠٣/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٤	Crédit Agricole Suisse (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٣/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٥	Al Rayan Investment LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٤/٠٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٦	The Royal Bank of Scotland plc	فرع	٢٠٠٧/٠٤/٠٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٧	WongPartnership LLP	فرع	٢٠٠٧/٠٤/٢٢	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٤٨	QINVEST LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٤/٣٠	أنشطة منظمة
٠٠٠٤٩	TAIB Bank Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٥/١٦	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٠	Accenture Middle East BV	فرع	٢٠٠٧/٠٥/٢٠	خدمات مهنية (استشارات، إسناد العمليات التجارية)
٠٠٠٥١	KPMG LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٥/٢٤	خدمات مهنية (التدقيق في الحسابات، ضرائب، استشارات)
٠٠٠٥٢	BankMuscat International B.S.C.	فرع	٢٠٠٧/٠٦/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٣	Goldman Sachs International	فرع	٢٠٠٧/٠٧/٠٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٧/١٦	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٥	Kestrel Aviation Management LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٧/٢٣	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٥٦	GlobeMed Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)

ملحقات العام ٢٠٠٩

٠٠٠٥٧	Nasco Karaoglan Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٥٨	Rödl Consulting Middle East LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٠٩	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٥٩	CORECAP MERCHANT BANK LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٠	Qtel Group Services LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/٠٨/٢٨	مقر الشركة الرئيسي والمكاتب الإدارية وعمليات الخزينة
٠٠٠٦١	Capstone Australasia LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية.	٢٠٠٧/٠٩/١٦	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٦٢	Salans LLP	مركز قطر للمال شركة محدودة متحدة	٢٠٠٧/٠٩/٢٣	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٦٣	Kaupthing Bank hf.	فرع	٢٠٠٧/٠٩/٢٧	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٤	Denton Wilde Sapte & Co	فرع	٢٠٠٧/١٠/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٦٥	ABN AMRO Bank N.V.	فرع	٢٠٠٧/١٠/١١	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Limited	فرع	٢٠٠٨/٠١/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٧	Zurich International Life Limited	فرع	٢٠٠٧/١١/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٦٨	Haggie Hepburn Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/١٢/٠٥	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٠٠٠٦٩	EFG-Hermes Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٧/١٢/١٣	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٠	Manpower Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠١/٠٩	خدمات مهنية (استشارات التوظيف)
٠٠٠٧١	Silver Leaf Capital Partners LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٢/١٣	الأعمال التجارية للشركة القابضة
٠٠٠٧٢	Bank Sarasin-Alpen (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٢/١٧	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٤	McNair Chambers LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٧٥	Union National Bank	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٠٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٧٦	Reed Personnel Services Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٣/١٣	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٧٧	DLA Piper Middle East LLP	فرع	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٧٨	CCL Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٣/٣١	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٤/٠٧	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٠	Cunningham Lindsey Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٥/١٩	خدمات مهنية (تعديل الخسارة)
٠٠٠٨١	Samba Financial Group	فرع	٢٠٠٨/٠٥/٢٥	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٢	Beltone Financial Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٥/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٣	Allied Advisors LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٦/١٨	خدمات مهنية (استشارات)
٠٠٠٨٤	Coutts & Co	فرع	٢٠٠٨/٠٦/١٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٥	Marsh Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٦/٣٠	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠٠٨٦	Aon Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٧/٢٢	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠٠٨٧	UBS AG	فرع	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	أنشطة منظمة

٠٠٠٨٨	State Street Middle East North Africa LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٧/٢٩	أنشطة منظمة
٠٠٠٨٩	Latham & Watkins LLP	فرع	٢٠٠٨/٠٨/١٨	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٩٠	Religare Hichens, Harrison PLC	فرع	٢٠٠٨/٠٨/٣١	أنشطة منظمة
٠٠٠٩١	Qatar First Investment Bank LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٩/٠٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٢	Al Tamimi & Company International Ltd.	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠٠٩٣	HSBC Insurance Brokers Limited	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٤	McKinsey & Company, Inc. Qatar	فرع	٢٠٠٨/٠٩/١٨	خدمات مهنية (استشارات ادارية)
٠٠٠٩٥	Citigate Dewe Rogerson Limited	فرع	٢٠٠٨/٠٩/٢٣	خدمات مهنية (استشارات العلاقات العامة)
٠٠٠٩٦	QNB Capital LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/٠٩/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٧	Qatar Insurance Services LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/١١/٢٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٨	First Gulf Bank – QFC Branch	فرع	٢٠٠٨/١١/٢٤	أنشطة منظمة
٠٠٠٩٩	Nexus Financial Services WLL	فرع	٢٠٠٨/١١/٣٠	أنشطة منظمة
٠٠١٠٠	Al Mal Bank LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٨/١٢/٠٣	أنشطة منظمة (سحب التخويل)
٠٠١٠١	Mitsui Sumitomo Insurance Company (Europe) Ltd	فرع	٢٠٠٨/١٢/١٧	أنشطة منظمة وخدمات مهنية
٠٠١٠٢	Dewey & LeBoeuf LLP	فرع	٢٠٠٩/٠١/١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd.	فرع	٢٠٠٩/٠١/١٥	أنشطة منظمة
٠٠١٠٤	Moore Stephens Services (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/٠٤/٠٥	خدمات مهنية (محاسبة)
٠٠١٠٥	Bloomberg L.P. – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	خدمات مهنية (الوسائط المتعددة)
٠٠١٠٦	Nomura International plc, Qatar Financial Centre Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٥/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١٠٧	QInvest Partners LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/٠٦/١٤	تشغيل وإدارة الصناديق الاستئمانية وترتيبات مماثلة
٠٠١٠٨	White & Case LLP	فرع	٢٠٠٩/٠٧/٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٠٠١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	أنشطة منظمة
٠٠١١٠	Allianz Takaful – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٨/٠٩	أنشطة منظمة
٠٠١١١	Pacific Star Doha LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/٠٨/٢٧	أنشطة منظمة
٠٠١١٢	T'azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch	فرع	٢٠٠٩/٠٩/١٧	أنشطة منظمة
٠٠١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٠/٢٠	أنشطة منظمة
٠٠١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٠/٢١	أنشطة منظمة
٠٠١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٠/٢١	أنشطة منظمة
٠٠١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١١/١٨	أنشطة منظمة
٠٠١١٧	Q-Re LLC	مركز قطر للمال شركة محدودة المسؤولية	٢٠٠٩/١٢/٠٦	أنشطة منظمة

الملحق ٢

تفاصيل عن الأفراد المعتمدين والوظائف الخاضعة للمراقبة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

الأفراد المعتمدون	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	حتى ديسمبر ٢٠٠٩
الطلبات	١٦	٨٦	٢٤٤	٢١٥	١٦٠	٧٢١
انسحاب (طوعي)	١	٦	٣٦	٦٧	٩٩	٢٠٩
سحب (غير طوعي)	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع عدد الأفراد المعتمدين	١٥	٨٠	٢٠٨	١٤٨	٦١	٥١٢

الوظائف الخاضعة للمراقبة والتي يؤديها الأفراد المعتمدون	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
❖ **طلبات**	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
الوظائف التنفيذية العليا	٣	٠	١٦	١	٣١	١٠	٦٧	١٩	٨٩	٣٢
وظائف الحوكمة التنفيذية	٣	٠	٢٣	١	١٨	٦	٣٦	٤	٤٨	١٨
وظائف الحوكمة غير التنفيذية	١	٠	٦	١	٣٦	٢	٤٨	٦	٦٨	١١
وظائف الإشراف على الامتثال	٣	٠	١٦	٣	٣١	١٠	٦٤	١٥	٨٥	٣١
وظيفة إدارة المخاطر	٠	٠	٢	٠	٧	٢	٧	١	١٧	٦
وظائف الشؤون المالية	٢	٠	١٤	٠	٣٠	٩	٥٩	١٥	٨١	٣١
وظيفة التبليغ عن غسل الأموال	٣	١	١٨	٣	٣١	١٠	٧٣	١٩	٩٣	٣٣
وظائف الإدارة العليا	١	٠	٥	٠	١٨	٥	٢٧	٣	٤٤	١١
وظائف التعامل مع العملاء	٦	٠	٤٣	٠	١٦٠	٢١	٢٣٩	٤١	٤٤٦	١٣٢
وظائف اكتوارية	٠	٠	٠	٠	٤	١	١	٠	٨	٣
مجموع عدد الطلبات المقبولة/المسحوبة	٢٢	١	١٤٣	٩	٣٦٦	٧٦	٦٢١	١٢٣	٩٧٩	٣٠٨
مجموع عدد الوظائف الخاضعة للمراقبة التي يؤديها الأفراد المعتمدون	٢١		١٣٤		٢٩٠		٤٩٨		٦٧١	

❖ قبول الطلبات (ق) سحب الطلبات (س)

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى أعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تقرير البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وبيان الأنشطة وبيان التدفقات النقدية وبيان حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل هذه المسؤولية على الإعداد والتنفيذ لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواء نتجت عن تزوير أو خطأ وعلى المحافظة على أنظمة الضبط والرقابة هذه. كما تشتمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة، وإعداد التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب التقيد بمتطلبات آداب المهنة والقيام بتخطيط أعمال التدقيق وتنفيذها للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يشتمل التدقيق على إجراءات تهدف إلى الحصول على الأدلة بشأن المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تم اختيار هذه الإجراءات بناءً على تقديرنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء نتجت عن تزوير أو خطأ. عند إجراء تقييم المخاطر، نأخذ في الاعتبار أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد هيئة التنظيم للبيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وذلك لغايات إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق كافية وتوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

نرى أن البيانات المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والمادتين رقم ١٤ و ١٥ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥.

تقرير حول المتطلبات القانونية والإجرائية الأخرى

نرى أن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع أحكام المادتين ١٤ و ١٥ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام القانون المذكور أعلاه على وجه قد يكون له تأثير على نشاط هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

إرنست ويونغ

٨ مارس ٢٠١٠
الدوحة

بيان الأنشطة
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاح	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات الرسوم		٢,٠٤١	١,٧٩٤
إيرادات الفوائد		١,٠٠٢	٥٠٢
إجمالي الإيرادات		٣,٠٤٣	٢,٢٩٦
المصاريف			
الرواتب والمنافع الأخرى		(٢٠,٨٨٧)	(٢٠,٥٤٩)
المصاريف العمومية والإدارية	٤	(٤,٣٤١)	(٣,٧٨٨)
مصاريف مجلس الإدارة		(٦٥٠)	(٧٣٤)
إجمالي المصاريف		(٢٥,٨٧٨)	(٢٥,٠٧١)
زيادة المصاريف على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات المالية من الحكومة		(٢٢,٨٣٥)	(٢٢,٧٧٥)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٠,٤٤٧	٢٠,٦٤٤
الفائض / (العجز) للسنة		٧,٦١٢	(٢,١٣١)

بيان المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاح	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
أثاث ومعدات	٥	٨٧٤	١,٤٣٣
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٦	٢,٣٨٦	٢,٧٥٩
نقد وأرصدة لدى البنوك		٢٣,٩٣٨	١٣,٥٦١
		٢٦,٣٢٤	١٦,٣٢٠
إجمالي الموجودات		٢٧,١٩٨	١٧,٧٥٣
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
الاحتياطي العام	٢ و ٧	١٢,٦٥١	–
الفائض المالي المحتفظ به	٢ و ٧	٧,٦١٢	١٢,٦٥١
إجمالي حقوق الملكية		٢٠,٢٦٣	١٢,٦٥١
المطلوبات المتداولة			
الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع	٨	٦,٩٣٥	٥,١٠٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٢٧,١٩٨	١٧,٧٥٣

فيليب ثورب
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

جاي بيرومال
المدير المالي

بيان التغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاح	الاحتياطي العام ألف دولار أمريكي	الفائض المحتفظ به ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨		–	١٤,٧٨٢	١٤,٧٨٢
العجز لسنة ٢٠٠٨		–	(٢,١٣١)	(٢,١٣١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨		–	١٢,٦٥١	١٢,٦٥١
الفائض عن سنة ٢٠٠٩		–	٧,٦١٢	٧,٦١٢
الفائض المحول إلى الاحتياطي العام	٧	١٢,٦٥١	(١٢,٦٥١)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		**١٢,٦٥١**	**٧,٦١٢**	**٢٠,٢٦٣**

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

	إيضاح	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
أنشطة التشغيل			
فائض المصاريف على الإيرادات للسنة		(٢٢,٨٣٥)	(٢٢,٧٧٥)
تعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك	٥	٨٢٨	٧٣١
خسائر من بيع أثاث ومعدات		١	–
إيرادات الفوائد		(١,٠٠٢)	(٥٠٢)
خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٢٣,٠٠٨)	(٢٢,٥٤٦)
المدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً		٧٩٤	٤,٦٧٣
الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع		١,٨٤٧	٢,٦٧٤
النقد المستخدم في العمليات		(٢٠,٣٦٧)	(١٥,١٩٩)
إيرادات فوائد مستلمة		٥٨١	٤٠٨
صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل		(١٩,٧٨٦)	(١٤,٧٩١)
أنشطة الاستثمار			
شراء أثاث ومعدات	٥	(٢٨٥)	(٦٧٢)
المتحصل من بيع أثاث ومعدات		١	–
صافي النقد المستخدم في أنشطة استثمارية		(٢٨٤)	(٦٧٢)
أنشطة التمويل			
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٠,٤٤٧	٢٠,٦٤٤
النقد من أنشطة التمويل		٣٠,٤٤٧	٢٠,٦٤٤
الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة لدى البنوك		١٠,٣٧٧	٥,١٨١
النقد والأرصدة لدى البنوك في بداية السنة		١٣,٥٦١	٨,٣٨٠
النقد والأرصدة لدى البنوك في نهاية السنة		٢٣,٩٣٨	١٣,٥٦١

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ ومقره الدوحة، بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات المتعددة الجنسيات وتشجيعها على تأسيس الأعمال في مجال الأعمال المصرفية والخدمات المالية والتأمين والوظائف المركزية للمؤسسات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يتكون مركز قطر للمال من أربع هيئات، هيئة قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال ومحكمة التنظيم لمركز قطر للمال. هذا وتعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة التنظيم أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تعمل في مركز قطر للمال أو من خلاله. إن العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص ب ٢٢٩٨٩ الدوحة، دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية بأنشطة هيئة التنظيم والموجودات والمطلوبات الخاصة بها ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة التنظيم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٠.

٢ التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال الفترة وفرت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت ٣٠,٤٤٦,١٥٧ دولار أمريكي (٢٠,١٤٣,٧٠٧ دولار أمريكي لعام ٢٠٠٨). وحيث أن هيئة التنظيم لها الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة، تعامل هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

لغرض الفصل والاحتفاظ بالمستوى المطلوب من الفائض لمقابلة تكاليف هيئة التنظيم لمدة ستة أشهر على الأقل، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ ١٢,٦٥٠,٨٥٢ دولار أمريكي من الفائض المرحل لعام ٢٠٠٨ إلى حساب الاحتياطي العام.

إن أي تحويلات لاحقة من الاحتياطي العام أو إليه يجب أن تحظى بموافقة مجلس الإدارة.

٣ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة

٣.١ أسس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. وتعرض البيانات المالية بالدولار الأمريكي وتكون جميع المبالغ مدورة إلى أقرب ألف دولار باستثناء ما يشار إلى غير ذلك.

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥.

٣.٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية تتطابق مع تلك المستخدمة للفترة المالية السابقة باستثناء ما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية ٧، الأدوات المالية : الإفصاحات، ساري المفعول من ١ يناير ٢٠٠٩.
معيار المحاسبة الدولي ١، عرض البيانات المالية : ساري المفعول في ١ يناير ٢٠٠٩.
تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو ٢٠٠٨).

في ما يلي شرح لتأثير تطبيق المعايير أو التفسيرات على البيانات المالية **لهيئة التنظيم** أو على أدائها المالي.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٧: الأدوات المالية – الإفصاحات
يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. إن قياس القيمة العادلة المرتبط ببنود مدرجة بالقيمة العادلة يتم الإفصاح عنها حسب مصدر البيانات باستخدام تدرج للقيمة العادلة بثلاثة مستويات، حسب الفئة، لجميع الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك يُطلب الآن إجراء تسوية بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للمستوى ٣ من قياسات القيمة العادلة وكذلك تحويلات هامة بين مستويات تدرج القيمة العادلة. توضح التعديلات أيضاً المتطلبات لإفصاحات مخاطر السيولة بالنسبة إلى معاملات المشتقات والموجودات المستخدمة لإدارة السيولة. يبين الإيضاح ١٣ الإفصاحات الخاصة بقياس القيمة العادلة. إن إفصاحات مخاطر السيولة لم تتأثر بهذه التعديلات وتظهر في الإيضاح ١٢.

معيار المحاسبة الدولي ١ (المعدل) : عرض البيانات المالية
يفضّل هذا المعيار المعدل تغيرات المالك وتغيرات غير المالك في حقوق الملكية. يتضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية فقط تفاصيل المعاملات مع المالك، ويتم عرض تغيرات غير المالك في حقوق الملكية كبند منفصل. بالإضافة إلى ذلك يستحدث هذا المعيار بيان الدخل الشامل، حيث يعرض جميع بنود الإيرادات والمصاريف في بيان واحد أو في بيانين مرتبطين. لقد اختارت هيئة التنظيم أن تعرض بياناً واحداً (بيان الأنشطة). لم يكن لتطبيق هذا المعيار المعدل أي تأثير على الأداء المالي أو المركز المالي لهيئة التنظيم.

إدخال تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو ٢٠٠٨)
في مايو ٢٠٠٨، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية كتاباً شاملاً لتعديلاتها في المعايير بهدف أساسي وهو إزالة الاختلافات وإعطاء صياغة واضحة. هنالك نصوص انتقالية منفصلة لكل معيار. وقد نتجت عن هذه التعديلات إعادة صياغة السياسات أو إدخال التصحيحات عليها ولكن لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على المركز المالي لهيئة التنظيم أو على أدائها.

في معيار المحاسبة الدولي ١٦ والخاص بالعقارات والآلات والمعدات، يستبدل مصطلح "صافي سعر البيع" بمصطلح "القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع" وقد قامت هيئة التنظيم بتعديل سياستها المحاسبية وفقاً لذلك ولم ينتج عنه أي تأثير على المركز المالي.

لم يكن للتعديلات الأخرى والناتجة عن تحسينات المعايير الدولية التالية أي تأثيرات على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي لهيئة التنظيم:

- معيار المحاسبة الدولي ٧ : بيان التدفقات النقدية.
- معيار المحاسبة الدولي ٨ : السياسات المحاسبية - التغير في التقديرات والأخطاء المحاسبية.
- معيار المحاسبة الدولي ١٨ : الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي ٣٦ : تدني قيمة الموجودات.
- معيار المحاسبة الدولي ٣٩ : الأدوات المالية – التحقق والقياس.
- معيار المحاسبة الدولي ٤٠ : الاستثمارات العقارية.
- التفسير ٩ : إعادة تقييم المشتقات الضمنية.
- التفسير ١٦ : تحوطات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية.

لا ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية ٨، بيانات قطاعات التشغيل على هيئة التنظيم.

المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة ولكن غير المطبقة:
أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعايير والتفسيرات التالية، ولكنها ليست ملزمة بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل هيئة التنظيم:

- المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ الجزء الأول: الأدوات المالية، التصنيف والقياس.
- التفسير ١٧ : توزيع موجودات غير نقدية على المالكين.
- التفسير ١٨ : تحويلات موجودات من العملاء.

تقوم هيئة التنظيم بدراسة تفاصيل المعايير أعلاه وتأثيرها على هيئة التنظيم وتوقيت تطبيقها.

٣ أسس الإعداد وملخص السياسات المحاسبية الهامة - تتمة

٣.٣ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تحقيق الإيرادات

إيرادات الرسوم
تمثل الإيرادات من رسوم تقديم الطلبات مبالغ غير قابلة للاسترداد، وعليه يتم تحقيقها كإيرادات عند استلامها.

يتم تحقيق رسم التراخيص السنوية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

إيرادات الفوائد
يتم تحقيق إيرادات الفوائد عند الاستحقاق، باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

الأثاث والمعدات
يدرج الأثاث والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تحتسب المصاريف الرأسمالية التي تقل قيمتها عن ١,٠٠٠ ريال قطري (٢٧٥ دولار أمريكي) كمصاريف عند تكبدها.

يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على جميع الموجودات الثابتة على مدى الأعمار الإنتاجية التقديرية التالية:

الأثاث والتركيبات	٣	سنوات
المعدات المكتبية	٣	سنوات
التحسينات في العقار المستأجر	٣	سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	٣	سنوات

يعاد النظر في القيمة الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد الانخفاض عند وجود أحداث أو تغيرات ظرفية يحتمل معها عدم استرداد القيمة الدفترية. في حالة وجود مؤشر كهذا وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها يتم تخفيض الموجودات إلى القيمة الممكن استردادها، وهي قيمتها العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حالة استخدام أيهما أعلى.

ترسمل المصاريف المتكبدة لاستبدال أي جزء من الأثاث والمعدات يكون محتسباً بصورة منفصلة، ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل. المصاريف الأخرى اللاحقة ترسمل فقط عندما تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية من بند الأثاث والمعدات ذات الصلة. كافة المصاريف الأخرى تدرج في بيان نتائج الأنشطة في حال تكبدها.

يتم إلغاء تحقيق أي بند من الأثاث والمعدات عند استبعادها أو عندما لا يتوقع منافع اقتصادية مستقبلاً من استبعادها أو استخدامها. تدرج أي أرباح أو خسارة تنشأ من إلغاء تحقيق الموجودات في بيان الأنشطة للسنة التي يتم فيها الإلغاء.

في نهاية كل سنة مالية تتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وطريقة الاستهلاك ويتم تعديلها إن كان ذلك ملائماً.

انخفاض الموجودات المالية والمبالغ غير الممكن استردادها
في تاريخ كل بيان للمركز المالي يتم التقييم لتحديد ما إذا كان يوجد دليل فعلي على احتمال انخفاض دائم لقيمة بعض الموجودات المالية. في حالة وجود دليل كهذا تدرج خسارة انخفاض الموجودات في بيان نتائج الأنشطة. يتم تحديد قيمة الانخفاض كالتالي:

أ) بالنسبة إلى الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، يكون الانخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة، ناقص أي خسارة انخفاض أدرجت سابقاً في بيان نتائج الأنشطة.
ب) بالنسبة إلى الموجودات المدرجة بالتكلفة، يكون الانخفاض هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل العائد السوقي لموجودات مالية مماثلة.
ت) بالنسبة إلى الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يكون الانخفاض هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

الرسوم المستحقة

تظهر الرسوم المستحقة بصافي القيمة الأصلية للفواتير بعد خصم مخصص للمبالغ المتوقع عدم تحصيلها. يحتسب مخصص تقديري للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما لا يكون محتملاً تحصيل المبالغ بالكامل. وتشطب الديون المعدومة عندما لا يوجد احتمال لتحصيلها.

الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع

يتم تسجيل الالتزامات المستحقة الدفع مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

المخصصات

يتم تكوين المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو حكمي) على هيئة التنظيم ناشئ من أحداث سابقة، وعندما يكون محتملاً سداد تكاليف هذا الالتزام بمبالغ محددة بصورة موثوقة.

العملات الأجنبية

العملة الرسمية لأعمال هيئة التنظيم هي الريال القطري، ولكن يتم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو العملة التي تستخدمها هيئة التنظيم للعرض وفقاً للممارسة في الصناعة المالية. تم تحويل الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر ٣,٦٤٥.

المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية تقيد أولاً بسعر صرف العملة الرسمية السائد وقت إجراء المعاملة. وتحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المستحقة بالعملات الأجنبية بسعر صرف العملة الرسمية السائد في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج جميع الفروقات الناجمة ضمن بيان الأنشطة.

البنود غير المالية المقيّمة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة الأصلية.

٤ المصاريف العمومية والإدارية

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
أتعاب استشارية ومهنية	١,٣٠٨	١٦٢
إيجار	١,١٦٤	١,١٦٤
استهلاكات	٨٢٨	٧٤٤
مصاريف الاتصالات المؤسسية	٢١٨	٥٣٩
مصاريف أخرى	٨٢٣	١,١٧٩
	٤,٣٤١	٣,٧٨٨

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ الأثاث والمعدات

	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	تحسينات للعقار المستأجر	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التكلفة :						
في ١ يناير ٢٠٠٩	٨٢٣	١,١٢٤	٨٠٣	٢٧	٥٦	٢,٨٣٣
إضافات	٨	٢١٩	–	–	٥٨	٢٨٥
تحويلات	–	٥٦	–	–	(٥٦)	–
استبعادات / تعديلات	–	(١٧)	–	–	–	(١٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٨٣١	١,٣٨٢	٨٠٣	٢٧	٥٨	٣,١٠١
الاستهلاك :						
في ١ يناير ٢٠٠٩	٣٨٤	٥٨٢	٤٠٧	٢٧	–	١,٤٠٠
الاستهلاك للسنة	٢٥٦	٢٩١	٢٨١	–	–	٨٢٨
المتعلق بالاستبعادات	–	(١)	–	–	–	(١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٦٤٠	٨٧٢	٦٨٨	٢٧	–	٢,٢٢٧
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	**١٩١**	**٥١٠**	**١١٥**	–	**٥٨**	**٨٧٤**

	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	تحسينات للعقار المستأجر	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
التكلفة :						
في ١ يناير ٢٠٠٨	٦٦٥	٧٢٤	٨٥٠	٢٧	–	٢,٢٦٦
إضافات	١٥٨	٤٢٤	٣٤	–	٥٦	٦٧٢
استبعادات / تعديلات	–	(٢٤)	(٨١)	–	–	(١٠٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٨٢٣	١,١٢٤	٨٠٣	٢٧	٥٦	٢,٨٣٣
الاستهلاك :						
في ١ يناير ٢٠٠٨	١٦٦	٣١٤	١٦٥	٢٤	–	٦٦٩
الاستهلاك للسنة	٢١٨	٢٨٨	٢٦٥	٣	–	٧٧٤
استبعادات / تعديلات	–	(٢٠)	(٢٣)	–	–	(٤٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	٣٨٤	٥٨٢	٤٠٧	٢٧	–	١,٤٠٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	**٤٣٩**	**٥٤٢**	**٣٩٦**	–	**٥٦**	**١,٤٣٣**

٦ المدينون والمصاريف المدفوعة مقدماً

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
رسوم مستحقة	٥٤	٢٧
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٤٧٧	١,٤٢٦
اعتمادات حكومية مستحقة	–	٩٥٩
مدينون آخرون	٨٥٥	٣٤٧
	٢,٣٨٦	٢,٧٥٩

إن أعمار الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها كما في ٣١ ديسمبر كالتالي:

	الإجمالي ألف دولار أمريكي	غير متأخرة أو منخفضة القيمة ألف دولار أمريكي	متأخرة في السداد ولكن غير منخفضة القيمة				
			٣١ - ٦٠ يوماً ألف دولار أمريكي	٦١ - ٩٠ يوماً ألف دولار أمريكي	٩١ – ١٢٠ يوماً ألف دولار أمريكي	١٢١ - ١٨٠ يوماً ألف دولار أمريكي	أكثر من ١٨٠ يوماً ألف دولار أمريكي
٢٠٠٩	٩٠٩	٨٥٦	٢٣	٢	–	١٧	١١
٢٠٠٨	١,٣٣٣	٨٥٣	٤٨٠	–	–	–	–

بناء على خبرة هيئة التنظيم السابقة، يتوقع أن تسترد بالكامل الموجودات المالية غير المنخفضة القيمة. لا تقوم الهيئة عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة وبالتالي فإن معظم الذمم المدينة غير مضمونة.

٧ حقوق الملكية

الاحتياطي العام

لغرض الفصل والاحتفاظ بالمستوى المطلوب من الفائض لمقابلة تكاليف هيئة التنظيم لمدة ستة أشهر على الأقل، وافق مجلس الإدارة على تحويل مبلغ ١٢,٦٥٠,٨٥٢ دولار أمريكي من الفائض المرحل لعام ٢٠٠٨ إلى الاحتياطي العام.

إن أي تحويلات لاحقة من أو إلى الاحتياطي العام يجب الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية على زيادة المصروفات على الإيرادات للفترة. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

٨ الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
مصاريف مستحقة الدفع	٩٩٩	٨٩١
دائنون تجاريون	٣٨٦	٦٩٩
مكافآت الموظفين السنوية	٣٧٩	٤٢٤
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة (إيضاح ١١)	٤,٠٠٠	١,٩٧٨
مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء	١,١٦٢	١,١١٠
حسابات دائنة أخرى	٩	–
	٦,٩٣٥	٥,١٠٢

إيضاحات حول البيانات المالية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٩ الالتزامات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها كما في تاريخ بيان المركز المالي ولكن لم تخصص لها مبالغ:

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
معدات مكتبية	٥٤	٥٦

١٠ الالتزامات الغير الرأسمالية

(أ) الالتزامات الإيجارية

الحد الأدنى للمبالغ المستحقة الدفع مستقبلاً لعقود الإيجار غير القابلة للإلغاء كالتالي :

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
خلال سنة واحدة	١,١٩٤	٣,١٢٧
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	١٢٢	١,٢٩٨
	١,٣١٦	٤,٤٢٥

(ب) الالتزامات الأخرى

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
خلال سنة واحدة	٣٧٠	١٩٤
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	١٠٣	١٨
	٤٧٣	٢١٢

١١ الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة الأجهزة التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في إدارة هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الأنشطة كالتالي:

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
اعتمادات مالية من الحكومة (إيضاح ٢)	٣٠,٤٤٧	٢٠,٦٤٤
خدمات من هيئة مركز قطر للمال	١.٢٢٩	١.٢٧٠

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي كالتالي:

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
خدمات ومصاريف دفعت نيابة عن أطراف ذات علاقة	٢.٧٤٢	٢.٠٧٤
اعتمادات مالية من الحكومة نيابة عن أطراف ذات علاقة	٤,٦٣٣	٣,٥٦٢

المكافأة للمسؤولين في الإدارة

بلغت المكافأة للمسؤولين الرئيسيين في الإدارة خلال السنة كالتالي:

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٤,٦٠٠	٤,٥١٦

مبالغ مستحقة إلى الأطراف ذات العلاقة

الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والمدرجة في بيان المركز المالي كالتالي:

	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي
هيئة مركز قطر للمال	١٥	١٥
المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال	١,٥٠٢	٧٠٤
محكمة التنظيم لمركز قطر للمال	٢,٤٨٣	١,٢٥٩
	٤,٠٠٠	١,٩٧٨

١٢ إدارة المخاطر المالية

مخاطر أسعار الفائدة

إن هيئة التنظيم معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل فوائد (ودائع بنكية). لا يتأثر بيانا الأنشطة وحقوق الملكية بالتغيرات التي يحتمل حدوثها في أسعار الفائدة، مع ثبات كل المتغيرات الأخرى، وذلك لأن الهيئة لا تملك أية موجودات أو مطلوبات بأسعار فائدة عائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي.

مخاطر الائتمان

تعمل هيئة التنظيم للحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراقبة الرسوم وتحصيلها مقدماً قبل تقديم الخدمات.

توفر هيئة التنظيم خدماتها للبنوك والمؤسسات الأخرى في مركز قطر للمال.

إن المخاطر الائتمانية الناتجة عن الموجودات الأخرى لهيئة التنظيم، والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والنقد، فإن المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها هيئة التنظيم تتمثل في تخلف الأطراف الأخرى عن التزاماتها. إن الحد الأقصى للمخاطر يتمثل في القيمة الدفترية لتلك الأدوات.

مخاطر السيولة

تعمل هيئة التنظيم للحد من مخاطر السيولة لديها عن طريق الحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية. إن شروط الخدمات في هيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الخدمة.

١٢ إدارة المخاطر المالية - تتمة

مخاطر السيولة - تتمة

يلخص الجدول التالي مواعيد استحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة لهيئة التنظيم كما في تاريخ بيان المركز المالي، وذلك بناءً على تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة الحالية بالسوق.

	أقل من ٣ أشهر	٣ - ٦ أشهر	٦ - ١٢ شهراً	أكثر من سنة	الإجمالي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩					
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	٦,٩٣٥	–	–	–	٦,٩٣٥
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨					
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	٤,٨٧٥	١١٠	١١٧	–	٥,١٠٢

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي خطر تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية. يستحق معظم الأرصدة الدائنة بالعملات الأجنبية للهيئة بالدولار الأمريكي.

تتضمن أرصدة الدائنين والمبالغ المستحقة الدفع مبلغ ١٠٥ الف دولار أمريكي (٢٠٠٨ : ١٣١ الف دولار أمريكي) مستحق بالعملات الأجنبية معظمه بالدولار الأمريكي. وحيث أن سعر الريال القطري مثبت بالدولار الأمريكي لا تمثل الأرصدة بالدولار الأمريكي مخاطر عملات أجنبية هامة.

١٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية للهيئة على موجودات مالية ومطلوبات مالية.

تشتمل الموجودات المالية على نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك ومدينين. والمطلوبات المالية تشتمل على دائنين ومصاريف مستحقة الدفع.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

القيمة العادلة

منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، لم تسجل هيئة التنظيم أي أدوات مالية بقيمة عادلة.

١٤ التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تدني قيمة الذمم المدينة

تقوم هيئة التنظيم بعمل تقدير للأرصدة التجارية المدينة عندما لا يكون من المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل. يتم هذا التقدير للمبالغ المدينة الهامة على أساس فردي. أما بالنسبة إلى المبالغ الفردية غير الهامة ولكن المستحقة السداد منذ فترة طويلة فيتم تقديرها بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول الفترة الزمنية التي مضت على استحقاقها على أساس فئات استحقاق تاريخية.

في نهاية الفترة المالية بلغ إجمالي الرسوم المستحقة القبض ٥٤ الف دولار أمريكي (٢٠٠٨ : ٢٧ الف دولار أمريكي) وسوف يحتسب أي فرق بين المبالغ التي يتم تحصيلها بالفعل مستقبلاً والمبالغ المتوقعة تدرج في بيان نتائج الأنشطة.